مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧٧٤

الثلاثاء، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غاسبر مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد مونوز
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

03-39796 (A)
0339796

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الترحيب بالسيد إرالدو مونوز، الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالروسية): قبل النظر في البند المدرج في جدول أعمالنا، أود أن أرحب بسعادة السيد إرالدو مونوز، الممثل الدائم الجديد لشيلي لدى الأمم المتحدة، وأن أتمنى له، باسم جميع أعضاء المجلس، النجاح في منصبه.

وداع السيد وانغ ينغفان، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالروسية): أفهم أن زميلنا الممثل الدائم للصين، السفير وانغ ينغفان، تلقى نبأ تعيينه في منصب هام جديد، وهو يوجد في هذه القاعة للمرة الأخيرة قبل مغادرته نيويورك. وآمل أن نلتقي به مرات أخرى في المستقبل، ولكني أود اليوم، بالنيابة عن أعضاء المجلس، أن أحيي السفير وانغ تحية إجلال لإسهامه القيم في أعمال المجلس ولمهارته الدبلوماسية وما يتحلى به من روح الزمالة، فضلا عن نهجه القائم على الحس السليم في معالجة المسائل التي تعرض على المجلس. وقد مثل بلده بطريقة جديرة بالتقدير التام وفعالة جدا. وإني مستيقن من أنه سيستعمل مستقبلا مهارته العظيمة في منصبه الجديد.

وسنظل نذكر السفير وانغ بوصفه زميلا كان يسعى دائما إلى العمل في تعاون ووئام مع سائر أعضاء المجلس. وبالنيابة عن الجميع، أتمنى له النجاح في عمله المقبل.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تقييمكم السخي لعملي في مجلس الأمن. وبالفعل، سيكون اليوم آخر مرة أتكلم فيها في هذه القاعة بصفتي ممثلا دائما للصين لدى الأمم المتحدة.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكري النابع من القلب لجميع الممثلين، والبعثات الدائمة والزملاء في الأمانة العامة على دعمهم وتعاونهم خلال سنوات خدمتي هنا.

وبينما أغادر، سيواصل زملائي العمل الشاق ومواجهة التحديات الجديدة والتوقعات الكبرى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ويسرني أن أعلم أن زملاء جددا عديدين جاءوا ليحلوا محل أعضاء قدامى مثلي، ومن بينهم الممثل الدائم لشيلي، الذي تولى منصبه من فوره. ولذلك، أثق في أن يحقق كل الأعضاء مزيدا من النجاح وأتمنى لهم حظا سعيدا.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان، أوزبكستان، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، طاجيكستان، الفلبين، كازاخستان، كولومبيا، النرويج، نيوزيلندا، الهند، اليابان، اليونان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهدي (أفغانستان) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد فوهيروف (أوزبكستان)، السيد كوتشينسكي (أوكرانيا)،

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية)، السيد صن (جمهورية كوريا)، السيد عليموف (طاجيكستان)، السيد مانالو (الفلبين)، السيد كازيخانوف (كازاخستان)، السيد خيرالدو (كولومبيا)، السيد كولبي (النرويج)، السيد ماكيفور (نيوزيلندا)، السيد غوبيناثان (الهند)، السيد هاراغوتشي (اليابان)، السيد فاسيلاكيس (اليونان)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كوستا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يدلي بهما السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

أعطي الكلمة للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): يذكر أعضاء المجلس كلمات السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان في إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى المجلس في ٦ أيار/مايو. لقد وصف التقدم الكبير المحرز في عملية بون، لكنه حذر أيضا من المناخ الأمني في أفغانستان، ومن التهديد الذي تفرضه الحالة الأمنية السائدة بالنسبة للمكاسب المحققة.

إن التركيز على المخدرات في أفغانستان، وهو الموضوع الذي خصصتموه، سيدي، لهذه الجلسة، أمر يلقى الترحيب فعلا، بالنظر إلى أهمية المسألة تجاه استقرار البلد والمنطقة في المديين القريب والبعيد. وسيركز السيد كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على تلك المسألة بشكل أكثر تحديدا، وسأقدم عرضا للمستجدات بشأن الحالة في أفغانستان منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة.

خلال الشهر الماضي، أحرز بعض التقدم الإيجابي. والأكثر ملاحظة أن الرئيس كرزاي اتخذ إجراء حاسما لإحلال وتأكيد سلطة الحكومة في الأقاليم. وشهدنا أيضا بدء مشاورات عامة بشأن الدستور، ويمر الآن التخطيط للعملية الانتخابية بمراحله النهائية. لكن الحالة الأمنية لا تزال عائقا خطيرا أمام التقدم وخطرا رئيسيا للعملية كلها. هناك حلول لهذه المشكلة، لكن حلها سيتطلب التزاما قويا من السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي.

قبل أن أنتقل إلى مسألة الأمن وتأثيرها على عملية بون في مجموعها، أود أولا أن أقدم للمجلس نظرة عامة عن التطورات الأخيرة في عدد من المجالات الأخرى.

أولا، فيما يتعلق بالعلاقات بين المركز والأطراف، وبعد حوالي ١٨ شهرا على اتفاق بون وإنشاء السلطة المؤقتة، لا تزال سلطة الإدارة الانتقالية خارج كابول، للأسف، محدودة جدا. ولا تزال معظم السلطات الإقليمية تعمل ذاتيا مما ينكر على الإدارة الانتقالية الوسائل لتنفيذ خطتها الوطنية للتنمية. ومع ذلك، يتوقع السكان من الإدارة الأفغانية أن تحسن الحالة الاقتصادية والبيئة الأمنية، الأمر الذي من شأنه أن يوفر للإدارة الأفغانية مصداقيتها. والواضح أن صبر السكان الأفغان يوشك على النفاد.

وفي جهد يبذله الرئيس كرزاي بثبات لتأكيد سلطة حكومته، استدعى ١٢ من أقوى المحافظين والقادة الإقليميين في البلد إلى كابول بتاريخ ٢٠ أيار/مايو، مهددا إياهم بالاستقالة إذا فشل في ضمان تعاونهم الكامل. والتزم الأشخاص المجتمعون بتنفيذ قرار مجلس الأمن الوطني المكون من ١٣ نقطة، الذي يسعى، في جملة أمور، إلى حظر تجنيد ميليشيات خاصة والعمل العسكري غير المصرح به من جانب الحكومة المركزية، وإلى إعادة تأكيد حظر جمع أي فرد واحد بين وظيفتين عسكرية ومدنية، وإلى حل بعض الهيئات الخارجة عن إطار الحكومة؛ وينص أيضا على سلطات إدارية لتنفيذه.

ويتطلب قرار مجلس الأمن الوطني أيضا أن ينقل كل المحافظين دخل الأقاليم إلى الحكومة المركزية. وقد كفل وزير المالية، منذ ذلك الوقت، نقل عائدات الجمارك من بعض الأقاليم، بما فيها ٢٠ مليون دولار من اسماعيل خان في حيرات. ولا يزال وزير المالية يزور أقاليم أخرى للسعي إلى تحويل أموال أخرى وإنشاء آلية لتحويل الأموال آليا. ومن المسائل المثيرة للخلاف جمع الحكومة تدريجيا مبلغ ٢٠٠ مليون دولار للميزانية. ولقد جمع حتى اليوم، ٤٠ مليونا من الدولارات.

ويمكّن ضخ هذه الدفعة من النقد الجديد الحكومة من سداد بعض المرتبات التي تأخر سدادها لموظفيها الحكوميين ولأفراد الجيش الوطني الأفغاني. بيد أن المحك الحقيقي لامتثال المقاطعات لتوجيه الحكومة سيتمثل في انتظام التحويلات.

ومن دواعي الأسف أن ثمة بوادر بالفعل على أن الاتفاقات المكتوبة لا تترجم بالضرورة إلى أعمال ملموسة. فقد أبدى إسماعيل خان، على سبيل المثال، عدم استعداده للتزول عن أية سلطة يتمتع بها لكابول، ورفض في الوقت الحاضر الاستقالة من أحد مناصبه. ويجب على الحكومة والمجتمع الدولي أن يبعثا بإشارة قوية إلى أن الموقعين سيحاسبون على تعهداتهم.

(تكلم بالانكليزية)

ولا تزال حالة حقوق الإنسان بصفة عامة تتأثر سلباً بما يفرضه القادة المحليون من إتاوات، وبالاعتقالات التعسفية، وبالافتقار العام إلى سيادة القانون. ولا يزال هذا يشكل مصدراً لعدم الاستقرار كما أنه ينتقص من مصداقية الحكومة. وفي نطاق الرد على ذلك، تعمل الآن المكاتب السبعة التابعة للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان بكامل طاقتها. ويضطلع موظفوها، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالاشتراك في أعمال الرصد لانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، فضلاً عن تنظيم الأنشطة التثقيفية وغيرها من الأنشطة الترويجية. ومن المتوقع خلال المشاورات العامة بشأن الدستور والأعمال التحضيرية المبدئية لانتخابات العام المقبل أن تؤدي مكاتب اللجنة، من

خلال قدرتها على رصد الإساءات لحقوق الإنسان، دوراً هاماً في عملية التثقيف الوطني.

ومن بين جميع عناصر عملية السلام، تشكل إعادة بسط سيادة القانون، ولا سيما القطاع القضائي، واحداً من أهم المجالات لتحقيق الاستقرار في الأمد الطويل. غير أن هذا المجال يحتاج أيضاً إلى أكبر قدر من الاستثمار في الوقت، من أجل تدريب المحامين، وبناء السلطة القضائية، وثقة الجمهور فيها، ودعم موقعها مقارنة بسائر مؤسسات الدولة. وقد اتخذت لجنة الإصلاح القضائي في الشهر المنصرم عدة خطوات ضمن خطتها العامة للعمل، التي تشمل تحديد أي القوانين سارية في الوقت الراهن، واستقصاء احتياجات قطاع العدل من الوجهة البشرية والتقنية والسوقية، وتطوير هذه الاحتياجات. وقد بدأت وزارة العدل في تصنيف القوانين الوطنية وفهرستها بمشاركة من الخبراء الأجانب. وشُرع في تنقيح القوانين في مجالي القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، فضلاً عن تنظيم القضاء، وهي مجالات بالغة الأهمية لإقرار سيادة القانون. كما بدأت اللجنة مباحثات مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان بشأن مجالات الدستور ذات الصلة بالقضاء. أما في كابول، فالعمل جار بالفعل على قدم وساق على إعادة إنشاء المحكمة العليا ومكتب الحجج العقارية، وذلك بدعم من الولايات المتحدة.

وأود الآن أن أنتقل إلى لجنة استعراض الدستور، التي بدأت مشاوراتها العامة رسمياً يوم ٦ حزيران/يونيه. وسوف تتصدر أفرقة يتألف كل منها من ثلاثة مفوضين إجراء هذه المشاورات مع الشيوخ، وأعضاء مجالس الشورى المحلية والمواطنين العاديين في جميع مقاطعات أفغانستان الـ ٣٢، ومع أوساط اللاجئين في إيران وباكستان. وأوفدت الأفرقة الخمسة الأولى في ١٠ حزيران/يونيه إلى مزار وغارديز وجلال أباد وكندز وباميان. وقد قررت اللجنة عدم تعميم مشروع الدستور الحالي الذي قامت بإعداده لجنة الصياغة الأولى و لم يكتمل بعد.

ودفعت اللجنة بأنها تريد أولاً أن تتعرف على توقعات السكان من أحكامه، وأن النظر في المشروع الحالي بشكله القائم الآن يمكن أن يفرض قيوداً على عملية الحوار. وسيجري في أيلول/سبتمبر تعميم مشروع للدستور تراعى فيه النتائج التي تتمخض عنها عملية التشاور العام وآراء اللجنة بكاملها. ويعكف فريق عامل عينه رئيس الجمهورية في الوقت ذاته على مناقشة الخيارات المتاحة لتنظيم اللويا جيرغا الدستوري. وستوضع التوصيات في صيغتها النهائية وترفع إلى الرئيس في وقت لاحق من هذا الشهر. وتجرى مناقشة الترتيبات السوقية والأمنية فيما بين ممثلي الحكومة، وبعثة تقديم المساعدة، والممثلين الدوليين، والقوات الدولية للمساعدة الأمنية. ولا ينبغي الاستخفاف بتعقيد هذه الترتيبات.

وتواصل بعثة تقديم المساعدة الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لعملية التسجيل للانتخابات، وتعززت القدرة على المضي في هذه العملية في الشهر الماضي بدرجة كبيرة، بما يتجاوز الفريق المعني المؤلف من أربعة أشخاص، وذلك بإقرار الميزانية التكميلية المنشئة للوحدة الانتخابية. وقد تم الآن تعيين ستة موظفين للتنسيق الإقليمي ويجري نشرهم في المناطق، حيث سيقومون بتقييم احتياجات الحالة كما هي على أرض الواقع ويقررون مدى صلاحية خطة العمل الحالية للتطبيق. ونظراً لعدم وجود نظير أفغاني ولتوقيت الانتخاب، اضطرت بعثة تقديم المساعدة إلى أن تضع خططها بناء على افتراض أن معظم التسجيل الانتخابي سوف يتعين أن يتولى أمره مباشرة موظفو الأمم المتحدة الدوليون والمحليون. بيد أننا أُبلغنا مؤخراً بأن الحكومة تنظر الآن بهمة أكبر في خيار إنشاء لجنة للانتخابات، الأمر الذي من شأنه أن يتيح مزيداً من المشاركة الأفغانية في إدارة العملية الانتخابية، شريطة

توافر الوقت اللازم لبناء القدرات. ومن المقرر تقديم الصيغة النهائية لمشروع الدستور إلى الجهات المانحة في وقت قريب، والمأمول أن يكون وصول التمويل الطوعي الضروري وشيكاً.

والعملية الانتخابية في جوهرها مسؤولية مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولن تتوقف جدوى إجراء التسجيل ومصداقيته في نهاية المطاف على مختلف المساهمات التقنية المقدمة من الأمم المتحدة والحكومة في إدارة عملية التسجيل فحسب، بل سوف تتوقف بدرجة حاسمة على الفعالية في تهيئة مناخ سياسي أفضل، وفوق كل شيء على الأمن.

وقد ذُكّر المجتمع الدولي في ٧ حزيران/يونيه تذكيراً أليماً بمدى هشاشة السلام حتى في كابول حين قام انتحاري في سيارة بإحداث انفجار كبير بجوار حافلة ألمانية تابعة للقوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية في أفغانستان، مما أدى لمصرع ٤ أفراد وعابر سبيل، وإصابة ٢٩ فرداً في أعنف هجوم على قوة المساعدة الأمنية طيلة فترة عملياتها التي تبلغ ١٨ شهراً. وقصد بهذا العمل البشع أن يفل من عزم المجتمع الدولي في التزامه بعملية السلام. ولكنه لم يفعل، فقد أكدت ألمانيا وباقي دول المجتمع الدولي من جديد التزامها تجاه أفغانستان. ورغم ذلك، تبرز هذه الحادثة أن كابول ليست بمنأى عن مشاكل الأمن التي تعاني منها المناطق الخلفية، وأنه ما لم يمتد نطاق الأمن من كابول، فإن المدينة ذاتها سوف تصبح أكثر عرضة للخطر، ومن ثم أقل استقراراً.

وما زالت البوادر الأخرى على نشاط الساعين لتدمير العملية تحدث في سائر البلد. فالتقاتل بين الفصائل متواصل على نحو منتظم في أرجاء الشمال. وأدى اندلاع القتال في ١٦ أيار/مايو بين اثنين من قادة الشرطة ينتميان إلى فصيلين متنابذين في مزار شريف إلى تعليق أنشطة الأمم المتحدة في المدينة لمدة أربعة أيام. وكان من بين القتلى منسق الأمم المتحدة الأمني المحلي.

أما في جنوب وجنوب شرقي أفغانستان، فتتواصل حوادث الجريمة المتسمة بالعنف والإبلاغ عن صدامات بين من يشتبه في انتمائهم للطالبان وبين قوات الائتلاف والجيش الوطني الأفغاني وسط زيادة ملحوظة في تغلغل الطالبان. فتم نصب كمينين لأفراد الشرطة في الأسبوع الثاني من حزيران/يونيه أثناء انتقالهم على الطرق البرية في مقاطعة زابول، مما نجم عنه وفاة اثنين منهم.

وما برحت المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية العاملة في عدة مدن، منها قندهار وجلال أباد، مستهدفة بالهجمات بالقنابل. ورداً على سلسلة من الهجمات على أفرقة إزالة الألغام والتهديدات الموجهة إلى هذه الأفرقة، اضطر مركز الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى وقف جميع أنشطته في عشر مقاطعات وعلى طول طريق كابول/قندهار.

وفي المناخ الأمني الراهن، تضطر بعثات الأمم المتحدة البرية إلى تقييد وجودها بشدة في مقاطعات زابول وأوروزغان وقندهار وهيلماند الشمالية. ويجب على البعثات في المناطق التي لم تعلق فيها أن تتمتع، على الطرق الرئيسية، بحماية أجهزة مرافقة مسلحة تقدمها السلطات الأفغانية. وفي الحقيقة يتعذر على الأمم المتحدة، حاليا، الوصول إلى ثُلث أراضي البلد وهذا يعيق قدرة الأمم المتحدة وغيرها على الاضطلاع بجهود التعمير وإرساء الأسس لمزاولة مجلس اللويا جيرغا الدستوري أعماله ولإجراء الانتخابات ونزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المناطق المتضررة.

وفي النهاية لا بد من أن تضطلع الهياكل الأمنية الوطنية بالمسؤولية عن الأمن الداخلي مدعومة بنظام يكفل إقامة العدل. لكن تطوير هذه المؤسسات للقدرة الضرورية،

واكتسابها صفة وطنية الطابع يستغرقان وقتا. وقد تحقق تقدم مرض في تدريب قوات الجيش والشرطة الوطنية بقيادة الدولتين الرائدتين الولايات المتحدة وألمانيا. وقد تم نشر بعض تلك القوات بصورة ناجحة. ولكن تمويل رواتب القوات غير كاف تماما. وأن نجاح هذه الهياكل في توفير الأمن يعتمد أيضا على إنشاء نظام فعال لإقامة العدل – وقد أشرت إلى ذلك قبل قليل – وكذلك على نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماج المقاتلين.

سيكون برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جاهزا للانطلاق في نهاية هذا الأسبوع بدعم من حكومة اليابان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وفي إطار الحكومة ستكون وزارة الدفاع رائدة في تنفيذ نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. إلا أن وزارة الدفاع ينقصها بصورة واضحة التوازن الإقليمي والإثني وبالتالي لا تحظى بثقة الفصائل التي ستشارك في البرنامج. وما لم تدخل وزارة الدفاع نفسها في عملية إصلاح، على أعلى المستويات، فإنها لن تحظى بثقة الفصائل الضرورية. وتبعا لذلك صار البدء ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مرتبطا بتنفيذ سلسلة من تدابير بناء الثقة تبرهن على أن الإصلاح في وزارة الدفاع أمر لا يمكن عكس اتجاهه ويتماشى تماما مع البيان الرئاسي الصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

نرحب بالمساهمة التي تقدمها أفرقة إعادة البناء في المقاطعات نحو تحسين الوضع الأمني، ونشعر بالتشجيع للاهتمام الذي أبدته بعض البلدان للمشاركة في الأفرقة التي يوجد منها حاليا ثلاثة تضم ١٨٥ شخصا. وهذه الأفرقة هي بمثابة مرفق لدعم وتوسيع العمل الذي يُضطلع به لإصلاح القطاع الأمني. ويمكنها المساعدة في تدريب الشرطة في المقاطعات، وتوفير بيئة تساعد على الإصلاح القضائي والأخذ بتدابير أخرى لتحسين الحكم المحلي. ويمكنها الاضطلاع بالأعمال التي تتطلبها الهياكل الأساسية لدعم سلطة الحكومة، مثل تجديد مراكز الشرطة وإعادة بناء المحاكم وبناء الثكنات للجيش الأفغاني الوطني الجديد.

النشر المبكِّر لعناصر الجيش الأفغاني الوطني في كارديز وباميان سلط الأضواء على الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الأفرقة في تثقيف القوات حول مفهوم التصرف المدني والمساهمة من خلال تحقيق ذلك، في تحقيق قدر أكبر من الأمن. أخيرا، يمكن لأفرقة إعادة البناء أن تضطلع بدور في بناء الثقة في عدد من العمليات التي بدأت، أو توشك على البدء، أي، عملية وضع الدستور، وتسريح المقاتلين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم، والأعمال التحضيرية للانتخابات. غير أننا، في البيئة الراهنة، يجب أن نعي أن الأفرقة، بقوامها وانتشارها الحاليين، ما زالت بعيدة عن تقديم الرد الكافي على التحدي الأمني الذي تتطلبه عملية بون.

وبالتالي يجب أن نواصل التأكيد على أنه، لئن كانت المؤسسات الوطنية الأفغانية هي الرد في نهاية المطاف، فإن الحاجة تقوم إلى نشر أكبر للعناصر الأمنية الدولية بحجم مقبول حتى تكون قادرة على إظهار قوة لها مصداقيتها لتوفير البيئة الأمنية والثقة اللازمة لتمكين عملية بون من التحرُّك قُدما إلى خاتمتها الطبيعية.

ختاما، نستطيع القول إن العمليات المدنية، التي تحتل الصدارة في اتفاق بون بدأت في الشهر الماضي – وغيرها سيبدأ قريبا – عمليات تقدم الفرصة لجميع أبناء أفغانستان لتحقيق دولة مستقرة. وإن الأبعاد التقنية واللوجستية للمضي قُدما في عملية السلام قد تم إعدادها، ولكن البيئة الضرورية لتحقيق ذلك لم تتوفر بعد. فلا يزال البعض في أفغانستان، الذين تشكل عملية السلام تهديدا لهم، يضمرون النية لتقويضها وإجبار الحكومة والمجتمع الدولي على التراجع

عنـها. وهـؤلاء أعدادهــم قليلـة نسـبيا ولكــن تكنولوجيـا الإرهـاب الوحشية تزيـد مـن قوهّم وتجعلـها لا تتناسـب مـع أعدادهـم الضئيلـة. إن أهـداف طالبـان والقـاعدة وحكمتيـار جلية. لكــن مـن الصعـب قيـاس مـا إذا كـان الـتزام القـادة الإقليميين والحكام الأقوياء في عملية بناء الأمة التزاما حقيقيا أو أهم يسعون في الحقيقة إلى تقويضها.

لقد استثمرنا الكثير في التقدم الذي أحرز حتى الآن في أفغانسـتان. لقـد دخلـت العمليـة في مرحلتـها الأكـثر صعوبـة والأشـد حساسـية – مرحلـة العمليـات الدسـتورية والانتخابية – ولكن انعدام الأمن الحالي يشكِّل خطرا حقيقيا يمكـن أن يحرفـها عـن مسـارها. والذيـن يريـدون أن يقوضـوا العملية يجب ألا يسمح لهـم بـأن ينتصـروا فيقـهروا طموحـات أغلبيـة الأفغـانيين في تحقيـق دولـة مسـتقرة. وإنـني أحـث السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي على أن يدللـوا علـى التزام مشترك بتوفير الظروف الضرورية لمضي عملية السلام قُدما.

الرئيـس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة للسيد كوستا.

السـيد كوسـتا (تكلـم بالانكليزيـة): مـن دواعي الشرف، أن أخاطب المجلـس، وأشـكركم، السـيد الرئيـس، على هذه الدعوة.

بدايـة أود أن أشـدد علـى ثـلاث نقـاط ذات صلـة بوضـع المخـدرات في أفغانسـتان. أولا: خـلال ربـع القـرن الماضي وجـدت أفغانسـتان نفسـها علـى مفـترق طـرق مـن العنف، ومن النشـاط غير القـانوني نتيجـة لذلـك. فـالحرب والخروج على القانون كانا القوة المحركة لرفع إنتاج الأفيون إلى مستواه الحالي وليس العكس؛ يجب أن نتيقـن مـن صحة التسلسـل المنطقي. ثانيـا: إرسـاء أسـس سـيادة القـانون أمـر جوهـري. إن تعـهد الحكومـة بالسـيطرة علـى اسـتزراع المخدرات والاتجار بها وإسـاءة استخدامها لا يمكـن الوفـاء بـه إلا إذا سـاد الاستقرار والأمـن في ربـوع البلـد – وهـي نقطـة أثارها زميلي السيد غينو قبل قليل. ثالثـا: ليس صحيحـا أن أفغانستان كلها متورطة في الأنشـطة غير القانونيـة. فـأقل مـن ١ في المائـة مـن الأراضـي يتـم استزراعها بخشـخاش الأفيـون، وإن عدد الأسر التي تحصل على الدخل من ذلك النشاط غير المشروع لا يتجاوز ٦ في المائة. كما أن خمس محافظات فقـط من محافظات البلد الـ ٣١ تنتج الأفيون على نطاق واسع.

إن إدارة أفغانسـتان الانتقالية تعمل بشـكل تدريجـي على إعـادة بنـاء حكومـة البلـد، ويجـري تطويـر السياسـات الوطنيـة العامـة، وهـذه عمليـة صعبـة وطويلـة. وأثنـاء هـذه العملية سيظل الدعم السخي من المجتمع الدولي – خاصة من البلدان الرائدة في شتى قطاعـات الإدارة – أمـرا لا غـنى عنـه. واسمحوا لي أن أخص بالشكر حكومة المملكة المتحدة على دورهـا السـخي والمسـتمر في قيـادة العمـل في مكافحـة المخدرات.

ولئـن كـان اقتصـاد الأفيـون يقـوض الجـهود الحاليـة الراميـة إلى بنـاء المؤسسـات في أفغانسـتان، يمكـن الدفـع بحجـة معاكسة وهي أن بطء التقدم في إعـادة إرسـاء حكـم القـانون يلحـق الضـرر بقـدرة السـلطات علـى تقليـص اقتصـاد المخـدرات. إنهـا حلقـة مفرغـة يجـب علينـا أن نكسـرها، وسأعقب على ذلك لاحقا.

ما هو حقائق الواقع السائدة حاليا؟ في عـام ٢٠٠٢ قدر مكتب مكافحة المخدرات والإجرام في فيينا – مكتبي – زراعـة الخشـخاش في أفغانستان بــ ٠٠٠ ٧٤ هكتـار بإنتـاج قـدره ٤٠٠ ٣ طـن مـن خمـس محافظـات في شمـال وشـرق وجنـوب البـلاد. واشـتركـت فيـها كـل القبـائل والمجموعـات الإثنية. وماذا عن هذا العام، ٢٠٠٣؟ حسب مسحنا الأولي، وسـنقدم المسـح النـهائي في شـهر أيلـول/سـبتمبر – يبـدو أن

محصول الأفيون الحالي قد اتسعت رقعته إلى مناطق جديدة بينما حدث تراجع ملموس في محافظات إنتاج الأفيون التقليدية هلماند وقندهار وننغهار وأورزغان. وعلى وجه العموم، فليس من المرجح أن تشهد المساحة الكلية للأراضي المستزرعة ولا حجم الإنتاج تغيراً كبيراً عام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام الماضي.

ما هي أهمية كل هذا؟ علينا أن ندرك أنه رغم الجهود المبذولة حاليا، ستظل أفغانستان في السنوات المقبلة أكبر منتج للأفيون في العالم. لماذا هذا الإطار الزمني الطويل؟ لأنه على مر السنوات العشرين الماضية، تعرضت الزراعة الأفغانية – وفي الواقع كامل الهيكل الأساسي في الأرياف – للتدمير، الأمر الذي أسفر عن اقتصاد حرب وفرت فيه الأسلحة والمخدرات والتهريب والأفيون أسباب الرزق والادخار والائتمان ووسائل التبادل لخُمْس الاقتصاد تقريبا. وهناك حوالي ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفغانستان تتعلق بهذا النشاط غير القانوني.

وبغية تخليص أفغانستان من الاعتماد على الأنشطة غير القانونية، من الضروري تهيئة فرص كثيرة وسهلة للوصول إلى مصادر بديلة ومشروعة للدخل. وهذه المهمة، مع ذلك، قد تعقدت بفعل العوامل الاقتصادية والسياسية المتداخلة، بما في ذلك العوامل الأمنية التي أشرت إليها من فوري. واسمحوا لي أن أتناولها من وجهة نظري.

أولا، فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية، يبدو أن البلاد تتحدى قانونا أساسيا في الاقتصاديات، تتداخل بموجبه الأسعار واتجاهات الخطر فيما بينها. وفي الأسواق الحديثة، كما في كل جانب اقتصادي، تزداد الأسعار كلما ازدادت الأخطار. أما الحال فليست على هذا المنوال في أفغانستان اليوم، فأسعار الأفيون التي كانت تتراوح بين ٣٥ دولاراً و٥٠ دولاراً تقريبا للكيلوغرام الواحد قبل بضع سنوات، ارتفعت مؤخرا ارتفاعا حادا إلى ما بين ٥٥٠ دولاراً و٦٠٠ دولار للكيلوغرام الواحد. وفيما حقق مردود الأفيون للمزارعين ١٥٠ مليون دولار في كل سنة من سنوات التسعينات، فقد بلغ في العام الماضي ١,٢ بليون دولار – أي بزيادة ١٠ أضعاف تقريبا. وهذا المبلغ يوازي الموارد التي وفرها المجتمع الدولي لأفغانستان في العام الماضي. والدخل نفسه يجري توليده محليا بصورة غير قانونية.

وبغية إدراك أهمية إصلاح التوازن بين الأخطار والمردود في الريف الأفغاني، اسمحوا لي أن أبين نقطة أخرى تتعلق بالعاملَين الأمني والسياسي اللذين تناولتهما بالفعل. فمهمة تخليص أفغانستان من اقتصاد المخدرات تتطلب قدرا أكبر بكثير من الرأسمال السياسي والأمني والمالي المتوفر حاليا لمساعدة المناطق الريفية المتضررة بإنتاج الأفيون، وقبل كل شيء لتحسين قدرة الحكومة المركزية على تنفيذ حظرها على إنتاج الأفيون.

والمخدرات التي مصدرها أفغانستان توفر موارد للجريمة والإرهاب. وهي تمثل تهديدا للاستقرار، وخطرا رئيسيا على الصحة. إنها مُفسِدة. فاسمحوا لي أن أتناول هذه النقاط، كلاً على حدة.

إن تجار المخدرات، وضمنهم فلول طالبان والقاعدة، لديهم مصلحة كبيرة في ضمان أن تظل الدولة الأفغانية ضعيفة في أفغانستان. وفي سعيهم إلى تحقيق أهدافهم، فإنهم يغذون النزاعات الإقليمية وطموحات الانفصاليين والصراعات المسلحة بغية تقويض الحكومة.

ثانيا، إن الفساد هو سبب ونتيجة على حد سواء للاتجار بالمخدرات في أفغانستان وفي كل مكان آخر. ولقد درس مكتبي باستفاضة طرق تهريب المخدرات. وثمة عنصر مشترك بينها هو وجود فاسدين بين موظفي الحكومة وموظفي الموانئ البحرية والجوية وموظفي الجمارك. وطريق

الحرير القديم تحوَّل الآن إلى طريق مُعَبَّد بالأفيون، وزاخر بالأدلة على هذا الفساد.

غير أن أفدح تهديد يأتي من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بسبب استعمال المخدرات بالحقن. وفي بعض البلدان المجاورة لأفغانستان، تحدث أربع حالات من بين كل خمس حالات جديدة للإصابة بالإيدز بهذه الطريقة – أي بنسبة تربو على ٨٠ في المائة. وما لم توضع هذه المشكلة تحت السيطرة، يتعذر استبعاد خطر انتشار هذا المرض في المنطقة – وهي نقطة أثارها الرئيس بوتين نفسه في خطابه إلى الأمة مؤخرا.

وأخيرا، فإن التجارة الواسعة بالمخدرات من أفغانستان تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الممتدة على طول طرق هذه التجارة، الأمر الذي يغذي الجريمة وغسل الأموال والأنشطة الإرهابية خارج حدود أفغانستان.

لذلك، أود في الختام أن أشدد على أهمية الشراكة في التصدي لمسألة المخدرات الأفغانية. ففي الشهر الماضي، اعتمدت الحكومة الإسلامية الانتقالية في أفغانستان أول استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات. وتتوخى هذه الاستراتيجية القضاء على الأفيون في غضون ١٠ سنوات عن طريق إنفاذ القانون والتنمية الريفية. وهي تهدف أيضا إلى مكافحة معالجة المخدرات وتهريبها في الداخل، وغسل الأموال، والتقليل من إساءة استعمالها، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات.

وبالفعل، نعتقد أن اقتصاد المخدرات الأفغاني يمكن عكس مساره باتجاه السلام والنمو إذا تلقت الحكومة المساعدة في التصدي للأسباب الجذرية لذلك. ولقد أعد مكتبي مؤخرا تقريرا بهذا الشأن – متاحة نسخ منه لأعضاء المجلس– كشف عن الأسباب الجذرية للمشكلة. أولا، حلل التقرير اقتصاد المخدرات في أفغانستان مبينا عناصره الرئيسية، ألا وهي: الإنتاج، والاتجار، والتمويل، والتنقية، وإساءة الاستعمال. ثانيا، حلل التقرير عملية التنمية في البلاد نقطة نقطة ليبين أنه من الضروري مساعدة المزارعين على زراعة المحاصيل المشروعة؛ واستبدال نظام مرابي المخدرات ببرامج الائتمانات الصغيرة؛ وتوفير الوظائف والتعليم للنساء والأطفال الذين هم أكثر المتضررين من زراعة منتج يتطلب أيدي عاملة كثيفة مثل الخشخاش، وتحويل الأسواق القديمة إلى أماكن تجارية حديثة؛ وتحييد أمراء الحرب والقضاء على جهودهم الرامية إلى الإبقاء على تجارة المخدرات.

وكما قلت آنفا، فإن الجهود الوطنية ليست كافية. لذلك، المطلوب هو تضافر جهود البلدان المجاورة التي تصدر عبرها المخدرات، وجهود أوروبا وروسيا، حيث أن سوء استعمال الهيروين يساعد على إنعاش زراعة الأفيون في أفغانستان.

ويتعين على المجتمع الدولي، بصورة خاصة، أن يضع نهجا شاملا. وهنا، أذكر بضعة عناصر لهذا النهج. أولا، نحن بحاجة إلى مساعدة أفغانستان في تنفيذ استراتيجيتها لمكافحة المخدرات. وبالتالي، علينا أن نعزز في أفغانستان وفي البلدان المجاورة تدابير متضافرة لمكافحة المخدرات وتخزينها ومختبراتها السرية وتوريد السلائف. وعلينا إدماج مسائل المخدرات في عموم برامج إعادة الإعمار في أفغانستان، ودعوة المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين، إلى توجيه الموارد وفقا لذلك. وأخيراً، نحن في حاجة إلى متابعة مؤتمر باريس الذي انعقد مؤخرا بشأن طرق المخدرات من أفغانستان مع المؤسسات الاستشارية المقترحة.

وثمة نقطة أخيرة موجهة بصورة رئيسية إلى أوروبا وروسيا اللتين تشكلان سوقين مربحتين رئيسيتين للهيروين

الأفغاني. فمن الأهمية تكثيف الجهود الرئيسية الرامية إلى خفض الإنتاج، وهذا هو الرأي الذي أعرب عنه الوزراء عندما اجتمعوا في إطار لجنة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات في فيينا في نيسان/أبريل. وهذا الرأي أؤيده وأعتقد أنه سيكون له تأثير كبير على الخطر الذي تشكله المخدرات الأفغانية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد كوستا على إحاطته الإعلامية.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد غينو والسيد كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين تكمل إحداهما الأخرى.

سيدلي ممثل اليونان بعد قليل ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وهو بيان تؤيده فرنسا تمام التأييد. وسأبدي مجرد بضع ملاحظات بشأن مشكلة حملة مكافحة المخدرات.

أود أولا أن أرحب بمبادرة روسيا. إن للأمم المتحدة دورا مركزيا في مكافحة آفة المخدرات. فعليها أن تضع المبادئ التوجيهية للتعاون الدولي في هذا المجال كما في العديد من المجالات الأخرى. ولقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين عام ١٩٩٨ نصوصا تطويرية في هذا الشأن.

ومما لا شك فيه أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أفضل أداة لتنفيذ سياسات مكافحة المخدرات. فبرامجه للمساعدة والدعم التقنيين لا غنى عنها، ودوره الرئيسي يستحق المزيد من التعزيز. وعلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم أيضا إسهامه المفيد.

وعلى مجلس الأمن أن يقوم بدوره في هذا الجهد. فتهريب المخدرات من أفغانستان يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وتحتل المخدرات اليوم مكانا بين التهديدات الرئيسية الأخرى، مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة والجريمة المنظمة.

إن هذا التهديد يؤثر على الجميع، بما في ذلك أوروبا بالطبع، حيث يستهلك قسم هام من الأفيون الأفغاني في أوروبا. وتتضرر أيضا بلدان العبور بشدة، وبأعداد متزايدة. فالطريق التقليدي الذي يمر عبر البلقان انضمت إليه الآن للأسف مجموعة كاملة من الطرق التي تمر عبر آسيا الوسطى. والتمييز بين بلدان العبور والبلدان المستهلكة لم يعد له معنى، حيث أصبحت بلدان العبور الآن أيضا أسواقا مستهلكة تعاني مغبة آثار هذا الوضع: وزعزعة استقرار اقتصادات هشة بالفعل، وانهيار هياكل الدولة بسبب الفساد، وتفجر الجريمة، وتدهور الصحة العامة.

وبالنسبة لأفغانستان، بالطبع، فإن إنتاج المخدرات والاتجار بها يمثلان تحديا هائلا. فاستمرار زراعة الخشخاش يقف عقبة أمام الإصلاحات اللازمة لتحديث البلد. ومكافحة زراعة الخشخاش في أفغانستان تعني إحراز تقدم في مجالين رئيسيين لعملية بون - وهما مجال الأمن في الأقاليم ومجال تعزيز السلطة المركزية في مواجهة المعاقل المحلية. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، تحت القيادة المميزة للسيد الأخضر الإبراهيمي، تقدم دعما لا غنى عنه للسلطات الأفغانية على كلتا هاتين الجبهتين.

ولكن المعركة لم تُكسب. فبعد تراجع كبير في العامين ٢٠٠٠-٢٠٠١، قدرت الأمم المتحدة أن حجم إنتاج الأفيون في أفغانستان قد بلغ ٤٠٠ ٣ طن في عام ٢٠٠٢. وعلى الأرجح سيكون حصاد عام ٢٠٠٣ بنفس الحجم. ويكفي إلقاء نظرة على الكتيب الذي تم تعميمه اليوم لنرى مدى خطورة هذه المشكلة.

وفي الآونة الأخيرة اتخذ الرئيس كرزاي تدابير شجاعة للتصدي لهذا التحدي. فلقد اعتمدت الحكومة

الانتقالية خطة عمل. ومن المهم جدا أن هذه الخطة تقترح استراتيجية طويلة الأجل للقضاء التام على زراعة الخشخاش في أفغانستان بحلول عام ٢٠١٣. ولا بد أن ندعم هذه التدابير، مع الدول الرئيسية: المملكة المتحدة المكلفة بمكافحة المخدرات؛ وألمانيا المكلفة بمهام الشرطة؛ وإيطاليا المكلفة بالإصلاح القضائي. وهذا يقتضي ضمنا دعم التنمية المستدامة لمحاصيل بديلة. وليس حتميا أن تظل أفغانستان أكبر منتج للأفيون في العالم. فزراعة الخشخاش ليست نشاطا تقليديا في أفغانستان.

ومن الأهمية أن يتسم تصدي المجتمع الدولي لآفة المخدرات باحترام مبادئ أساسية. فلا بد من استخدام جميع الأدوات: القمع، والوقاية، والعلاج. ولا بد أن تكون الأهداف متوازنة: خفض العرض والطلب. وهناك حاجة إلى تحسين التنسيق، إقليميا ودوليا.

ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية والتصدي للمشكلة من جميع جوانبها، لا غنى عن التعبئة الدولية. وبناء على مبادرة فرنسا، اجتمع في باريس بتاريخ ٢٢ أيار/مايو من هذا العام ممثلو ٥٥ بلدا متضررا بشدة من الاتجار بالأفيون والهيروين المنتجين في أفغانستان. وحضر الاجتماع أكثر من ٣٠ وزيرا. واعتُمد إعلان، أُطلق عليه اسم عهد باريس، في ختام الاجتماع؛ وتم تسليمه للتعميم بوصفه وثيقة رسمية لمجلس الأمن. وبموجب هذا العهد، اتفق الوزراء على تضافر جهود بلدانهم لتعزيز القدرات الوطنية، ولبناء شراكات إقليمية، ولوضع إطار استراتيجي متعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة. وتم التخطيط لتدابير دقيقة للمتابعة؛ منها على سبيل المثال إنشاء هيكل إقليمي يُكلف بالجمع المركزي للمعلومات ووضع تحليلات مشتركة، واتخاذ إجراءات جماعية وفقا لما تقتضيه الحاجة.

ويجب أن تكون هذه التعبئة الدولية مستمرة. ولا غنى عن المشاركة التامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة في تنفيذ هذه الاستراتيجية. ولهذا تؤيد فرنسا بالكامل البيان الرئاسي الذي سيُعتمد في ختام هذه الجلسة.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): إني ممتن لوكيل الأمين العام غينو والمدير التنفيذي كوستا على المعلومات التي قدماها إلينا، وأشكر أيضا بلدكم، سيدي، على اتخاذ مبادرة عقد هذه الجلسة بشأن أفغانستان، خاصة من منظور إنتاج المخدرات والاتجار بها.

وتود المكسيك الإعراب عن تقديرها لكل البلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات، وللمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي جعلت من هذا المسعى الإنساني الكبير الذي اضطلع به المجتمع الدولي في إعادة تعمير أفغانستان أمرا ممكنا.

ونود أن نسلط الضوء على أعمال التنسيق التي تنجزها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والعمل المتضافر لكل الهيئات والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ومنظمات المساعدة الإنسانية، والمجتمع المدني.

وفي أفغانستان، كما في صراعات أخرى معاصرة، يجب أن يعزز المجتمع الدولي التعاون الدولي من أجل التصدي لأسباب هذه الصراعات والعمل في الوقت المناسب لإعادة بناء المؤسسات الوطنية وتحقيق الإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك، ورغم التقدم الذي أحرزته السلطة المؤقتة منذ اتفاقات بون، يساور المكسيك القلق لأن المشكلات لا تزال قائمة وهي تهديدات حقيقية للأمن وللعملية الديمقراطية اللذين بدأ إرساؤهما.

ولا تزال هناك تحديات رئيسية غير محسومة في أفغانستان، بما في ذلك إقامة جيش وقوة شرطة وطنية، ونزع

سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ومكافحة إنتاج المخدرات، وتشجيع ثقافة احترام حقوق الإنسان، ووضع مشروع لدستور جديد واعتماده، وإجراء انتخابات عامة. وفي كل هذه المهام، سيكون التعاون الدولي أساسيا من أجل التصدي لهذه التحديات بالشكل الملائم.

ويجب التصدي للتحديات في نفس الوقت الذي تُهيأ فيه الظروف لإجراء انتخابات عامة، يزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٤. وفي رأي المكسيك أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعما هذه العملية بقوة، بحيث يمكن أن تكون شفافة وشرعية، وذلك من خلال إنشاء نظام يُعول عليه ومن خلال إقامة سلطة مستقلة لإجراء الانتخابات ورصدها بصورة ملائمة من أجل كفالة شرعيتها.

ولتحقيق ذلك، نؤكد على الحاجة إلى تعزيز الأمن في أفغانستان، من خلال مشاريع الهياكل الأساسية والتعليم والصحة، بغرض إنجاز المهام الفورية للمساعدة الإنسانية وتنفيذ خطط المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل. ونحن ندين بقوة الهجوم الذي وقع على القوة الدولية للمساعدة الأمنية في ٧ حزيران/يونيه، كما ندين الهجمات التي وقعت في الأشهر الأخيرة على العاملين في مجال المساعدات الإنسانية.

ومثلما أوضحت الإحاطتان الإعلاميتان اللتان استمعنا إليهما، فإن الحالة في أفغانستان معقدة إلى حد كبير. فبالتوازي مع القوى السياسية التي تروج للمصالحة فيما بين الأعراق والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لا تزال توجد قوى تثير الفوضى والتطرف. ولذلك، يرى بلدي أنه من الضروري، كخطوة أولى، زيادة عدد أفراد القوة الدولية للمساعدة الأمنية بغية تحسين الأمن في جميع أنحاء البلاد. وسيؤدي ذلك بدوره، إلى استحداث مؤسسات وطنية قوية.

وتتخطى مشكلة إنتاج المخدرات مجال الصحة العامة. فمثلما هو الحال فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، تتكون هذه المشكلة من سلسلة، تفسد حلقة التمويل فيها المجتمع وتروج للعنف والاتجار غير المشروع بالأسلحة. ولمشكلة الاتجار بالمخدرات جانبان رئيسيان هما: الإنتاج والاستهلاك. وعلى البلدان التي انتشر فيها أيضا الاستهلاك مسؤولية منع سلسلة الجرائم التي يستحدثها بيع الهيروين في المدن الكبرى من أن تجعل سكان المناطق الريفية في أفغانستان ومناطق أخرى ضحايا للمهربين الذين يشجعون زراعة تلك المحاصيل غير المشروعة.

وقد أقامت بلادنا جبهة مشتركة في المحافل الملائمة لمكافحة هذه الظاهرة العالمية. وفي ذلك السياق، يجب أن يراعي المجلس المبادئ الأساسية التي اتفق عليها المجتمع الدولي من أجل التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات: توازن التركيز على العرض والطلب، ومعالجة شاملة للمشكلة، ومسؤوليتنا المشتركة والمتشاطرة، واحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وعلى وجه الخصوص، يجب أن نضع في حسباننا الاتفاقات الدولية التي تم اعتمادها، من قبيل الإعلان الوزاري للدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات الذي تم اعتماده في نيسان/أبريل الماضي، حيث تم فيه تجديد التزاماتنا بالمكافحة العالمية للمخدرات استنادا إلى الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة في عام ١٩٩٨، التي عقدت بناء على طلب من بلدي.

وأثناء المفاوضات بشأن ذلك الإعلان الوزاري، جرت محاولة لتعزيز مبادئ المسؤولية المشتركة والتعاون الدولي والتركيز الشامل من أجل المساواة في التركيز على العرض والطلب. وفي ذلك السياق، ينبغي أن ينوه المجلس بالعمل الذي أنجزته لجنة المخدرات والجمعية العامة في

التعاون الدولي لمكافحة المخدرات، وينبغي أن يدعم الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري.

وتتقدم المكسيك بالشكر إلى فرنسا على مبادرتها لعقد المؤتمر المعني بالطرق التي تسلكها تجارة المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، المعقود في باريس في أيار/مايو. وتعرب المكسيك عن تأييدها لمضمون إعلان باريس. وبالمثل، تشكر المكسيك المملكة المتحدة وألمانيا على جهودهما لدعم مكافحة المخدرات في أفغانستان.

وتود المكسيك أن ترى أفغانستان ديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص، أفغانستان ذات مستقبل اقتصادي لا يشوبه الاتجار بالمخدرات. وقد تم إنشاء تحالف استراتيجي في أفغانستان فيما بين البلدان المانحة، ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمات غير حكومية من أجل مساعدة الشعب الأفغاني في بحثه عن تحقيق سلام دائم.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهوده من أجل تعزيز عملية السلام ووضع أسس التنمية الاقتصادية المستدامة لأفغانستان الديمقراطية.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أشكركم، سيدي، بالنيابة عن وفدي لتنظيم هذه الجلسة العلنية بشأن أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غينو، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو ماريا كوستا، على إحاطاتيهما الإعلاميتين المهمتين.

إن عقد هذه الجلسة الحالية، المخصصة أساسا لمشكلة مكافحة زراعة الخشخاش، دليل كاف على تصميم المجلس على الإسهام بقدر أكبر في إعادة إرساء الأمن الضروري للسلام والاستقرار في أفغانستان. وبينما أُحرز تقدم ملحوظ على الصعيد السياسي في إطار تنفيذ اتفاق بون، سيظل غياب الأمن العائق الرئيسي لإنشاء دولة يسودها القانون. ويجب أن نسلم بأن أفغانستان تجد نفسها الآن أمام مفترق طرق. فمن المفترض أن تؤدي العملية الدستورية التي انطلقت قبل أشهر قليلة إلى انتخابات شفافة وذات مصداقية وإلى تشكيل حكومة متعددة الأعراق وتمثل جميع قطاعات الشعب. وينبغي أن تؤدي أيضا إلى إنشاء مؤسسات قابلة للبقاء تعهد إليها مسؤولية كفالة سيادة القانون واحترام الحريات الأساسية والترويج للمساواة بين الجنسين.

ويلاحظ وفدي أن المخدرات غير المشروعة مصدر من المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الإجرامية والإرهاب الدولي. وقد تم الإقرار أيضا بأن إساءة استعمال المخدرات، الأمر الذي تنجم عنه أضرار صحية أعمق، قد أصبحت مشكلة اجتماعية حقيقية.

وفي أفغانستان، أصبحت الزراعة غير المشروعة للخشخاش وإنتاج المخدرات والاتجار بها من الشواغل الرئيسية أكثر من ذي قبل. وللتصدي لهذه القضية، وضعت الإدارة الانتقالية الأفغانية في ظل رئاسة الرئيس حامد كرزاي أهدافا من ضمنها، القضاء على زراعة الخشخاش. وفي ذلك السياق، اتخذت الحكومة التدابير التنظيمية الملائمة لإعطاء ذلك الجهد الفعالية الضرورية.

ونحن نؤمن بأن هذه المكافحة البعيدة الأمد تتطلب أحكاما ملزمة، وتوعية عامة وحملات إعلامية وخيارات بديلة. بمعنى آخر يجب أن تنفذ السلطات الأفغانية بصرامة التدابير المتخذة وأن تثقف السكان حيال أخطار الأفيون. ويجب أن يساعد المجتمع الدولي على تنفيذ مشاريع التنمية

ذات الأثر السريع، ولاسيما المشاريع الآيلة إلى إيجاد محاصيل بديلة قادرة على توليد إيرادات كبيرة للمزارعين.

ويظل وفدي مقتنعا بأن التنفيذ المتزامن للأحكام الصادرة سيسهم على نحو حاسم في القضاء على هذه الآفة، التي يتضح أثرها السلبي على أمن أفغانستان.

ولكي يصبح الأمن، ذلك القطاع الرئيسي، حقيقة ملموسة في البلد، الأمر متروك لنا جميعا، بالتعاون مع السلطات الأفغانية، لتقوية أسس العملية السياسية الناجمة عن اتفاق بون وذلك بتوفير قدر أكبر من الدعم للإصلاحات الجاري تطبيقها.

والواقع، أن اتفاق بون دخل المرحلة الحيوية المتمثلة في تعزيز عملية السلام وإنعاش البلد، الذي يحتاج بقدر كبير إلى دعم سياسي ومساعدة مالية من المجتمع الدولي، ويصحب ذلك قدر أكبر من الجهود التي يبذلها الأفغان أنفسهم.

وأخيرا، يرحب وفدي بالاحتفال في ٢٦ حزيران/يونيه باليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها تحت شعار ”فلنتكلم عن المخدرات“. ونأمل أن يوفر هذا اليوم من التوعية العامة فرصة لشعوب العالم لكي تصبح على دراية أكبر بالحاجة إلى التخلص من هذه الآفة الدولية.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر للسيد جان – ماري غينو، وللسيد أنطونيو كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين، وأن أعرب لهما عن سعادتنا لحضورهما بيننا اليوم.

لا شك أن موضوع هذه الجلسة يشكل أحد الجوانب الهامة والمعقدة في القضية الأفغانية التي تستدعي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستمرار في القيام بدورهما المركزي في مساعدة الشعب الأفغاني في سعيه لتوطيد الأمن والسلم وإعادة بناء بلده. وإذا كانت مشكلة الأمن أحد أخطر التحديات التي تواجه عملية السلام في أفغانستان، كما استمعنا اليوم في الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غينو، وذلك من جراء النشاط المتزايد للعناصر الأفغانية، فإن قضية إنتاج المخدرات غير المشروع والاتجار بها وزراعتها بالطبع، والاتجار بها خارج الحدود تشكل حلقة هامة في سلسلة هذه التحديات التي لا بد من مواجهتها والعمل على تجاوزها. فزراعة نبات الخشخاش وإنتاج المخدرات والاتجار بها شاغل وطني ودولي وإقليمي لكونها تشكل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الأعمال الإجرامية والإرهابية الدولية.

إن ما يؤسف له أن محصول إنتاج الأفيون في أفغانستان، كما استمعنا اليوم، جعلها تحتل المرتبة الأولى إذ عاد في عام ٢٠٠٢ إلى سالف مستوياته العالية حيث بلغ ٤٠٠ ٣ طن من جراء زراعة مساحة ٠٠٠ ٧٤ هكتار. وبالتالي، يتوقع أن تكون أفغانستان المنتج الأكبر والأول للأفيون أيضا في عام ٢٠٠٣، بالرغم مما يبذل من جهود لمكافحته، الأمر الذي يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، بوصف ذلك مظهرا للحجم العالمي لهذا الخطر الكامن.

إن هذا الخطر الداهم يستدعي نهج استراتيجية شاملة ومتكاملة ترعاها الأمم المتحدة بالتنسيق مع الأطراف المعنية والإقليمية والإدارة الانتقالية الأفغانية من أجل درء هذا الخطر. وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا للجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية الأفغانية وترحيبنا بها، وهي الجهود الرامية إلى تنفيذ المراسيم التي أصدرتها لحظر زراعة الخشخاش والأفيون وإنتاجه ومعالجته، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيرها من الإجراءات. كذلك يجب ألا ننسى المساهمة القيِّمة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات.

إن تعزيز هياكل دولة أفغانستان، ورفع قدرها على مكافحة المخدرات، وتحسين تشريعاتها الوطنية، وترسيخ قدرة وكالات إنفاذ القانون أمور تشكل أوجها هامة للمساعدة الدولية في مكافحة خطر المخدرات في أفغانستان. فهذا البلد يحتاج من المجتمع الدولي إلى قدر أكبر من الدعم المالي الذي يمكن توفيره من خلال وفاء المانحين بالتزاماتهم تجاه هذا البلد. كما يتطلب من الإدارة الانتقالية مضاعفة جهودها من أجل توليد مصادر دخل جديدة تتيح سُبُل العيش للمزارعين عبر وسائل متعددة منها: إيجاد زراعات مثمرة بديلة. وهذا يتحقق نتيجة لتطوير اقتصاد التنمية في مختلف أنحاء أفغانستان، بالإضافة إلى القيام بحملة تثقيفية تربوية لتوعية الشعب الأفغاني بأبعاد المخاطر التي تنجم عن هذا التوسع في زراعة الخشخاش والأفيون، والمسؤولية الدولية التي تترتب على ذلك. ولكن أود القول إن مسؤولية معالجة هذه الظاهرة في أفغانستان لا تنحصر في أفغانستان وحدها، بل هي مسؤولية المجتمع الدولي بشموليته، حيث يتطلب الأمر، كما ذكرت، إيجاد نهج شمولي وتكاملي لإجراء معالجة جدية لهذه المسألة سواء كان ذلك بتعزيز الحالة الأمنية أو بإقامة مؤسسات السلطة الوطنية – من الشرطة والجيش – القادرة على حكم الشعب الأفغاني من خلال وضع دستور للدولة وإجراء انتخابات نزيهة تعبِّر عن إرادة حرة للشعب الأفغاني، إذ في محصلة الأمر، لا يمكن معالجة ظاهرة إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة منعزلة وبمعزل عن التطور التكاملي لهيكل السلطة والقانون والقضاء والأمن والجيش.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): تود الكاميرون أن تهنئكم، سيدي، وأن تشكركم على تنظيم هذه الجلسة بشأن إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان، وهذا موضوع هام، تتجاوز مظاهره ونتائجه الحالة المحددة لهذا البلد، الذي ضربه أكثر من عقدين من الحرب.

إن أفغانستان تنتج اليوم أكثر من ٥٠٠ ٣ طن من الأفيون سنويا. وهي كمية هائلة، لا سيما عندما نعرف أنه قبل مجرد عامين، انخفضت زراعة الخشخاش إلى بضع مئات من الأطنان. والصلات بين إنتاج الخشخاش، وانعدام الأمن، والصعوبات الاقتصادية، والفساد وبناء دولة على أساس حكم القانون قائمة بصورة واضحة. وقد أدلى وكيل الأمين العام جان – ماري غينو والسيد أنطونيو ماريا كوستا ببيانين ممتازين قبل فترة قصيرة. وتود الكاميرون أن تعرب لهما عن تقديرنا الكبير للنوعية الممتازة لملاحظاتهما الاستهلالية صباح هذا اليوم.

وقد ذُكرت الصلات المتبادلة بين زراعة المخدرات والاتجار بها والجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي يمثل الاتجار بالأسلحة الصغيرة إحدى نتائجها الواضحة، في عدد من الاجتماعات التي نظمت خلال الأسابيع القليلة الماضية في طشقند وبراغ وباريس.

وتود الكاميرون أن تشكر بصورة خاصة حكومة فرنسا على تنظيمها في ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ مؤتمرا وزاريا بشأن طرق المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا – وقد تجاوزت استنتاجات ذلك الاجتماع إلى حد كبير الإطار الجغرافي السياسي الذي شكَّل أساسا له، والشواغل التي أثارها المشاركون في اجتماع باريس متطابقة بصورة أساسية مع تلك التي تسمع في مناطق زراعة أو عبور المخدرات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرقي آسيا. علاوة على ذلك، تكلم السفير دي لاسابلير بتفصيل عن هذا الأمر في البيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذا اليوم.

إن إنتاج المخدرات والاتجار بها من أهم التحديات التي تواجه أفغانستان في مرحلة ما بعد الطالبان، إضافة إلى إعادة تعميرها، والأمن وتعزيز سيادة القانون. وكما شددنا

في مناسبات عديدة، يتأثر الإنعاش الاقتصادي، وخاصة القضاء على الفقر، وكذلك الأمن والعملية السياسية، بشكل مباشر أو غير مباشر بمسألة زراعة الخشخاش التي تتسم بأهمية بالغة.

ويبدو أن تجار الحروب يحتلون مكانة مركزية في القوى المحركة للاقتصاد والسياسة في أفغانستان. وتجار الحروب هؤلاء أنفسهم، مع صلاقم بالجريمة الدولية، يسيطرون على إنتاج الأفيون الآتي من ذلك البلد والاتجار به.

والجهود التي تبذلها بعض الدول لمكافحة هذا النشاط جديرة بالثناء، وتود الكاميرون أن تعرب عن تقديرها للمملكة المتحدة وألمانيا على اهتمامهما بهذه المسألة وجهودهما المصممة التي تبذلاها لمكافحة هذه البلوى، التي تسهم في زعزعة الاستقرار في أفغانستان من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والتي لها تأثير مدمر يمتد إلى ما وراء حدود أفغانستان. ولا بد من الاعتراف، للأسف، بأن نتائج تلك الجهود مزيج من النجاح والإخفاق. فمنذ سقوط حكومة الطالبان، ازداد إنتاج الخشخاش في أفغانستان بدلا من أن ينخفض. وزاد الاستهلاك في بلدان العبور والبلدان المجاورة.

وهذا أمر مثير للقلق، ومن دون القيام بتعبئة المجتمع الدولي تعبئة لم يسبق لها نظير، يصبح التقدم الذي أحرزه الشعب الأفغاني مهددا. ومن غير ريب أن هذه التعبئة تعني القيام بعمل ضخم في مناطق الإنتاج. وينبغي لذلك العمل أن يشمل تنويع الإنتاج، ولا سيما الإنتاج الزراعي، وتحسين إنتاجية المحاصيل، وخاصة عن طريق الاستثمار الكبير في أعمال الري.

قدم السيد كوستا معلومات هامة بشأن الاستراتيجية التي ينبغي تنفيذها إذا أردنا إثناء المزارعين عن إنتاج الخشخاش وإعادة توجيههم نحو محاصيل مربحة أخرى.

وفضلا عن الزراعة، إن الكاميرون مقتنعة بأن وجود قطاع خاص ذي قدرة على المنافسة وكذلك الاستثمار الكبير في القطاعات الإنتاجية، من شأهما المساعدة على مواجهة التحدي المتمثل في البطالة والجريمة المتفشية. ولكي تتصدى أفغانستان لهذه التحديات فإها تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي، الذي ينبغي له أيضا أن يشجع وصول منتجاتها إلى الأسواق الرئيسية، ولا سيما في غرب أوروبا.

والقيام بحملة فعالة لمكافحة الاتجار بالأفيون يستلزم أيضا إزالة الالتباس المتبقي إزاء تجار الحروب، الذين لا يسيطرون على تجارة المخدرات فحسب ولكن لهم أيضا وجود متزايد في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وفي بناء العملية السياسية، مباشرة أو عن طريق حلفائهم.

إن تعزيز القدرات المؤسسية وسيطرة الحكومة المركزية على جميع الأراضي الأفغانية، بوجود جيش وشرطة يتمتعان بالكفاءة والأمانة، أمران لا بد منهما للقضاء على تجارة المخدرات.

وعلى الصعيد الدولي، من المرجح أيضا أن يشجع على حل المشكلة الشائكة المتمثلة في إنتاج الأفيون والاتجار به في أفغانستان تعزيز التعاون بين بلدان الإنتاج والعبور والاستهلاك، وتعزيز صكوك وهياكل معينة، لا سيما المكتب المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، والاختتام السريع للمفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية شاملة معنية بالجريمة عبر الوطنية.

ختاما، تود الكاميرون أن تعرب عن تأييدها لمشروع البيان الرئاسي.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعلن مشاركة وفدي في تأييد الملاحظات التي وجهتموها إلى السيد وانغ ينغفان وأن أعرب له عن مدى استفادتي فائدة كبيرة من حكمته ووضوح تحليله، بوجه خاص، فضلا عما كان يتحلى به من دفء إنساني خلال الشهور الماضية في المجلس. وإني أشكره شخصيا من أعماق قلبي وبالنيابة عن وفدي. وفي الوقت نفسه، أود أن أرحب بالسفير مونوس ممثل شيلي وأتمنى له كل الخير في مجلس الأمن.

أود أن أشكر جان - ماري غينو على إحاطته الإعلامية والسيد كوستا على بيانه التكميلي. وتعرب بلغاريا عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق الممثل الدائم لليونان باسم الاتحاد الأوروبي. ولكني أود أن أدلي ببضعة تعليقات بصفتي الوطنية.

من الصعب ألا أتفاعل مع الصورة المظلمة نوعا ما التي رسمها السيد غينو آنفا فيما يتعلق بالحالة الأمنية والمسائل الأخرى في محافظات أفغانستان. ولن أتكلم عن ذلك بتفصيل. أود فقط أن أذكر أنه لم يجمع حتى الآن سوى خُمس العوائد المتوقعة للميزانية في محافظات أفغانستان، وأن الأمم المتحدة لا تستطيع الوصول إلى ثلث الأراضي الأفغانية. وهذه التفاصيل وانتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال مستمرة في أفغانستان، ينبغي، في رأيي، أن تدفعنا إلى التفكر مليا في الحالة.

إن إنتاج المخدرات أحد أهم أبعاد الحالة الأفغانية بالنسبة للمجتمع الدولي، نظرا لأن هذا الإنتاج له آثار أولا على البلد نفسه، وعلى المنطقة، بل وعلى العالم برمته، ولا سيما أوروبا. أشكركم، سيدي، على تركيزكم لمناقشتنا هذه المرة على هذا الموضوع. وبلغاريا، كما تعلمون، تقع جغرافيا على ما يسمى طريق البلقان، أي طريق المخدرات الذي يبدأ من وسط آسيا. وظلت مشكلة إنتاج المخدرات في أفغانستان شاغلا أساسيا لنا.

وتتابع بلغاريا بقلق متزايد الاتجاه نحو تثبيت مستوى عال تماما من إنتاج المخدرات الذي نشهده في أفغانستان، والذي أكده السيد كوستا آنفا. ففي عام ٢٠٠٢، تقدر مساحة الأراضي المزروعة بالخشخاش في أفغانستان بـ ٧٤ ٠٠٠ هكتار، ويشارك ٣.٣ مليون أفغاني في زراعة الخشخاش، التي تشكل أكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويأتي ما بين ٧٠ و ٩٠ في المائة من الهيروين إلى أوروبا من أفغانستان.

ومما تجدر ملاحظته - وهنا أؤيد ما أخبرنا به السيد كوستا من فوره - أنه لا يمكننا أن نتوقع، في ضوء تلك الحالة، أن تحل مشكلة إنتاج الخشخاش في أفغانستان في المستقبل القريب. ومع ذلك، يجب ألا نستسلم للقضاء والقدر، لأن زراعة الخشخاش ليست تقليدية في أفغانستان، ولكنها ظاهرة عرفت، من الناحية التاريخية، في الآونة الأخيرة نسبيا. لكنها تبدو الآن وقد اكتست أهمية هيكلية للاقتصاد الأفغاني، ولذلك فهي مصدر رئيسي لقلقنا.

والجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية الأفغانية في استراتيجيتها المتعلقة بالمخدرات تمثل عنصرا هاما نؤيده تأييدا تاما. ولن أتناول بالتفصيل الأبعاد الاقتصادية للمشكلة. والواضح أنه سيكون من الصعب جدا التكلم عن أي حل لمشكلة الخشخاش، ما لم تتهيأ مصادر بديلة للدخل في الحقول الأفغانية.

وأنتهز هذه الفرصة لأشكر كل البلدان التي تقوم بعمل قيادي هام في هذا المجال: المملكة المتحدة، فيما يتعلق بمشكلة المخدرات نفسها؛ وألمانيا، فيما يتعلق بتحديث قوات الشرطة الأفغانية؛ وإيطاليا، فيما يتعلق بتحديث النظام القضائي وإحلال حكم القانون.

والواضح أن من بين أكثر السبل رسوخا في التصدي لمشكلة زراعة الخشخاش في أفغانستان - كما قال السيد كوستا - خفض الطلب في البلدان المستهلكة وبلدان النقل؛ ومن الناحية العملية ليس هناك الآن فرق بينهما. ومن ذلك المنظور، لا بد لي من القول، وفقا للسلطات البلغارية المختصة، إنه لوحظ مؤخرا اتجاه إيجابي فيما يتعلق بطريق المخدرات في البلقان. فكمية المخدرات على ذلك الطريق تتضاءل بشكل تدريجي؛ ويجري الآن سلوك طرق بديلة. وفي ذلك الصدد، كان مؤتمر باريس الوزاري بشأن طرق المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا حدثا هاما جدا ومفيدا جدا.

ولعل أحد التفسيرات لهذا الاتجاه هو أن بلدان جنوب شرقي أوروبا تبذل جهودا كبيرة لتنسيق عملها في هذا المجال، وعلى وجه الخصوص في إطار المركز الإقليمي لمكافحة الجريمة عبر الحدود وهو جزء من مبادرة التعاون بين بلدان جنوب شرقي أوروبا. وفي المركز، هناك فرقة عمل خاصة بالمخدرات برئاسة بلغاريا. ومؤخرا، أي في أيار/مايو، وتحت الرئاسة اليونانية للاتحاد الأوروبي، حدثت عملية إقليمية ثالثة نسقها مكتب الشرطة الأوروبية، جاءت نتائجها مرضية جدا. وقد عقد بلدي العزم على مواصلة العمل في إطار تلك الآلية لمواصلة تحسين تعاون بلدان المنطقة والمنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تأييدي التام للبيان الرئاسي المقرر إصداره فيما يتعلق بالمشكلة.

السيد مونوز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): سيدي، بما أن هذه المرة التي أتكلم فيها هي الأولى لي في مجلس الأمن بصفتي ممثلا دائما لشيلي، أود في البداية أن أشكركم على كلمات الترحيب التي أدليتم بها، وأن أهنئكم على الطريقة الممتازة التي تديرون بها عمل المجلس. ومن خلالكم، أود أيضا أن أعرب عن أفضل تمنياتي لسائر أعضاء المجلس والدول الأعضاء المشاركة في هذه الجلسة المفتوحة، وأن أشكر الجميع على كلماتهم الترحيبية.

تولي حكومة بلدي أهمية كبرى للحالة في أفغانستان. إنها من أهم المسائل اليوم، وربما تكون من أكبر المسؤوليات التي تولتها الأمم المتحدة في تاريخها على الإطلاق.

وأشكر السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطتيهما الإعلاميتين المثيرتين والشاملتين، وخصوصا على معلوماتهما القيمة فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في أفغانستان، بشأن التقدم المحرز والتحديات المتبقية، على حد سواء.

المهمة التي تواجه أفغانستان هائلة، لأنها تتعلق ببناء دولة ومؤسساتها، وإعادة بناء جيشها وشرطتها، وإعداد دستور وإحداث التغيير الثقافي الهام الكامن في الاحترام الضروري لحقوق الإنسان والاعتراف بها - وكلها مهام ذات نطاق كبير. إن بناء الديمقراطية ليس مهمة سهلة؛ ومن الواضح أنه تحد ديمقراطي طويل الأجل. ومما لا غنى عنه للتغلب على العقبات الكثيرة الكامنة في عملية استقرار أفغانستان بصورة ديمقراطية أنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم البلد بثبات.

ونؤيد تأييدا تاما عملية إعداد دستور جديد. وفي ذلك الصدد، نلاحظ إنشاء لجنة لصياغة الدستور يعكس أعضاؤها التنوع الأفغاني الإقليمي، والعرقي، والمهني، والديني، خاصة مشاركة المرأة في العملية.

وبينما نرحب بالمشاورات العامة التي بدأت، نتشاطر القلق الذي أعربت عنه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في

أفغانستان، واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان بشأن زيادة عدد التهديدات، وأعمال التخويف، والاعتداءات المادية والاحتجازات التي ترتكب ضد المدنيين الذين أعربوا علنا عن آراء أو وجهات نظر سياسية مختلفة. و نعتقد أنه لا يمكن للدستور الجديد أن يعكس احتياجات وتطلعات الشعب الأفغاني إلا عن طريق المشاركة الكاملة والواسعة النطاق. ولذلك، نأمل أن يحترم الجدول الزمني المتفق عليه، وأن يعتمد ميثاق تأسيسي جديد في أيلول/سبتمبر، كما أشار إليه وكيل الأمين العام غينو.

وعلينا، نحن مجلس الأمن، مسؤولية إضافية عن تقديم المساعدة عند الضرورة في إعداد انتخابات حرة. وفي ذلك السياق، نرحب ترحيبا حارا ببعثة المجلس إلى أفغانستان، المخطط القيام بها في تشرين الأول/أكتوبر، والرامية إلى تقديم الدعم لتلك العملية نفسها.

ونحن نوافق على أن الأمن لا يزال أخطر التحديات التي تواجه أفغانستان. ونشاطر الآخرين أيضا ما أعربوا عنه من القلق إزاء الزيادة في الهجمات التي تشنها جماعات الطالبان وغيرها من عناصر المتمردين على أفراد المنظمات الإنسانية الدولية، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والإدارة الأفغانية المؤقتة. ونتفق لذلك مع الرأي القائل بإيلاء الأولوية للتعجيل بالإصلاح في مجال الأمن، بما فيه نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

ونعرب عن ترحيبنا بالمعلومات التي قدمها السيد كوستا عن العمل الجاري الاضطلاع به في أفغانستان من قبل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وهو عمل تزداد قيمته بالنظر إلى العقبات الخطيرة التي يتعين عليه مواجهتها في أدائه لواجباته، بالرغم من تعاون الحكومة الأفغانية والتزامها.

وما برحت الشواغل تثار في أفغانستان بشأن النتائج التي تمخض عنها المسح السريع الذي أجري في آذار/مارس الماضي لتقييم إنتاج الخشخاش، وبينت اكتشاف محاصيل الخشخاش لأول مرة في أقاليم مختلفة من البلد في مناطق تتجاوز مواطن زراعتها تقليديا. ورغم ذلك، ننوه بالنجاح الذي أحرز في القضاء على هذه المحاصيل في مقاطعات هيلماند وقندهار وأورزوغان. كما نحيي الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة لمكافحة المخدرات وأنشطة الشرطة للمكافحة التي تقوم بها ألمانيا.

ويدل إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها على نقاط الضعف التي تواجهها المجتمعات في كافة أرجاء العالم. ولا تستطيع الدول بمعزل عن غيرها التصدي لهذه المشكلة. فهي مسؤولية مشتركة لا غنى عن التعاون في الاضطلاع بها.

ومع أنه لا توجد صيغة وحيدة للتعامل مع هذا البلاء، قد يفيد عدد من النهج في هذه العملية. ونوافق على أهمية الأخذ بنهج دولي واسع النطاق بإشراف الأمم المتحدة دعما للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات التي تضطلع بها الإدارة الأفغانية المؤقتة لاستئصال زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة، فضلا عن الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات، سواء في أفغانستان أو في البلدان المجاورة.

ونرحب في هذا الصدد بالتوصيات الواردة في أحدث تقرير للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما فيها التوصيات المتعلقة بضرورة التصدي لمشاكل معينة تسهم في نشوء الاقتصاد القائم على إنتاج الأفيون. ومن الجدير بالملاحظة من بين هذه التوصيات تقديم الدعم للمزارعين لينتجوا محاصيل بديلة مقبولة، بما في ذلك توفير المعدات والبذور والأسمدة لهم، وإدرار موارد بديلة للدخل من العمل

غير الزراعي، ولا سيما للاجئين العائدين إلى البلد، وتوظيف المرأة وتوفير إمكانيات التعليم للأطفال، وهياكل الاقتصاد الكلي التي يمكن فيها الفصل بين سوق المواد الخام عن الحوافز الفاسدة التي تدفع لإنتاج الأفيون، وتقديم الائتمانات الصغيرة للمزارعين والعائدين، وبطبيعة الحال، فعالية تطبيق القانون على الاتجار بالأفيون.

وأخيرا، أود أن أشير إلى اتفاقنا الكامل مع التوصيات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء التي سيعرب عنها رئيس مجلس الأمن في بيان بشأن الحاجة إلى مناشدة المجتمع الدولي، بالتضافر مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، لتعزيز التعاون بهدف تعزيز وحدات مراقبة الحدود بين أفغانستان وجيرانها ومكافحة الاتجار بالمخدرات واستهلاكها. ولا جدال في أن هذا التحدي هائل، ولكن الخطوات الأولى على هذا الطريق الطويل قد تم قطعها بالفعل.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن يكون دوري بعد السفير مونوز في أول بيان له أمام مجلس الأمن. فأهنئه وأرجو له أفضل التوفيق في فترة وجوده في نيويورك.

سوف أقول المزيد في مناسبة أخرى عن سفر السفير وانغ ينغفان، ولكننا جميعا نعلم أننا سنفتقد حكمته البناءة في هذا المجلس، وأرجو له أيضا أفضل حظ في المستقبل.

لقد حظينا ببيانين ممتازين صباح اليوم من وكيل الأمين العام غينو والمدير التنفيذي كوستا، وأشكرهما على ذلك. وسأعود إلى بعض ملاحظاتهما الموضوعية بعد برهة. وسوف تدلي الرئاسة اليونانية ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي، سيبسط معالم سياسة الاتحاد بشأن أفغانستان والتزامه حيالها، بتكلفة تشمل، للأسف، فقدان أرواح ألمانية وإسبانية في الحوادث الأخيرة.

ونرى أننا في سبيلنا لبلوغ لحظة حاسمة في عملية بون. فقد تم الوفاء إلى حد كبير بالمواعيد الزمنية السياسية المحددة، ولكن الحالة الأمنية ما زالت هشة بدرجة أكثر مما ينبغي. وقد بلغنا الآن نقطة رئيسية في تجديد أفغانستان بإنشاء اللويا جيرغا المقرر أن يتم في شهر تشرين الأول/أكتوبر والانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه من العام القادم.

وتواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية مد يد المساعدة في مجال الأمن في كابول وما حولها، غير أنه يلزمنا إيصال مزايا مماثلة إلى الأقاليم. ونتفق مع وكيل الأمين العام في رأيه أن الأمن لا يزال بعيدا عن الكفاية في جميع أنحاء البلد. وسوف تعين أفرقة التعمير الإقليمية على بسط سلطة الإدارة المركزية، والمساهمة في النهوض بالأمن وتيسير إصلاح القطاع الأمني وإعادة بنائه. ونتوقع أن يبدأ فريق إعادة الإعمار الإقليمي التابع للمملكة المتحدة عمله في مزار شريف في أوائل تموز/يوليه.

وثمة دلائل مشجعة في الوقت ذاته، بعقد الاتفاق الأخير بشأن سداد قادة الأقاليم إيرادات الجمارك للإدارة المركزية. ويلزم تنفيذ هذا الاتفاق تنفيذا كاملا.

والنهوض بأمن الشعب الأفغاني ضروري للسماح بالإسراع في تعمير أفغانستان وتجديدها اقتصاديا. وتعرب المملكة المتحدة عن التزامها بمساعدة أفغانستان على تحقيق الاستقرار والأمن والرخاء على المدى الطويل، ومد نطاق التقدم المحرز حتى الآن في إصلاح القطاع الأمني إلى جميع أجزاء البلد. وقد كان الرئيس قرضاي أثناء زيارته للمملكة المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر حازما في التزامه

بالدفع إلى التغيير وضمان قدرة أفغانستان على البقاء الاقتصادي في المستقبل.

بيد أن معظم ما أريد قوله يتعلق بمشهد المخدرات. والتغلب على النمو في تجارة المخدات في أفغانستان جانب ضروري من التحدي الأوسع نطاقا المتعلق بالتجديد السياسي والاقتصادي. ويلزم أن يجد الشعب الأفغاني الفرصة لبناء سبل معيشة مستدامة مستظلا بالأمن. فما دام القادة الإقليميون لديهم سبل الحصول على دخل من زراعة المخدرات غير القانونية والاتجار بها، فإنهم سيشكلون خطرا على سلطة الإدارة الانتقالية في المقاطعات.

والاتجار بالمخدرات وإدمان المخدرات مشكلتان ملحتان في مجتمعاتنا جميعا، ولكن سجل مكافحة المخدرات في كل مكان يقول إنه ليس لها حلول سريعة. وقد ذكّرنا السيد كوستا في عرضه الممتاز تذكيرا مفيدا بأن الاقتصاد غير المشروع في أفغانستان يشمل قطاعات كثيرة تتجاوز المخدرات. وعلينا أن نكون واقعيين وأن نخفف من غلواء طموحاتنا بالتوقعات المقبولة. وقد كان من الواضح دائما أن هذا العام والعام المقبل سيكونان شاقين لأن إنفاذ القوانين لا يمتد إلا مسافة لا تذكر خارج كابول ولأن من السابق لأوانه أن يحقق العمل التنموي وسائل كسب عيش بديلة مستدامة للمزارعين.

وقد دعت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالمخدرات في عام ١٩٩٨ البلدان إلى اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة للمخدرات. وفعلت بعض البلدان ذلك، ولكن لم تفعله جميع البلدان. وتستحق الإدارة الانتقالية الأفغانية كثيرا من التقدير على موقفها الواضح من مشكلة المخدرات واعتمادها في ١٩ أيار/مايو استراتيجيتها الوطنية الخاصة بمكافحة المخدرات. وينبغي أن يلقي المجلس الآن بثقله وراء تنفيذ تلك الاستراتيجية. ولمساعدة السلطات الأفغانية في مهمتها، ستزيد المملكة المتحدة موظفي مكافحة المخدرات التابعين لها في أفغانستان على مدى الأشهر القليلة المقبلة من اثنين من الموظفين في الوقت الحالي إلى ما يبلغ إجماليه ١٤ موظفا بحلول نهاية العام في كابول وقندهار. كما أننا سنخصص مبلغا يصل إلى ١١٤ مليون دولار لأعمال مكافحة المخدرات في أفغانستان على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ونحث الدول الأخرى الأعضاء التي لديها القدرة على مساعدة السلطات الأفغانية على نحو مماثل في تنفيذ استراتيجيتها لمكافحة المخدرات وتشجيع المؤسسات المالية والوكالات الإنمائية الدولية على معالجة مسألة الائتمان الريفي على وجه السرعة.

ولتيسير التمويل الكامل للاستراتيجية الأفغانية لمراقبة المخدرات ولتحسين تنسيق الدعم الدولي لها، فإن المملكة المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة مستعدان لمساعدة الإدارة الأفغانية الانتقالية من خلال تنظيم مؤتمر للأطراف المانحة والوزارات الأفغانية والوكالات الدولية في وقت لاحق من هذا العام.

ترحب المملكة المتحدة بتشديد رئاستكم، سيدي، على التعاون الإقليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات وبنية الإدارة الأفغانية الانتقالية عقد اجتماع في وقت لاحق من هذا العام حول هذه المسألة في إطار إعلان علاقات حسن الجوار. إن الضرر الناجم عن إساءة استخدام المخدرات والمنافع الإجرامية لهذه التجارة والإرهاب الدولي الذي تموله جزئيا هي تهديدات ليست فقط للمجتمعات الغربية؛ فالكثير من جيران أفغانستان يعرفون الضرر الذي كلفهم كثيرا والذي يسببه الاتجار بالمخدرات. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلونها في مكافحتها ونرى أنها جوهرية، فهي بمثابة مصدر للخبرة يمكن للأفغان أنفسهم أن يستفيدوا منها.

وترحب المملكة المتحدة أيضا بنتائج مؤتمر الشهر الماضي في باريس المعني بطرق تهريب المخدرات، وكذلك الاقتراحات التي قدمها السيد كوستا حول التطبيق العملي لنتائج المؤتمر واتفاقية باريس. إن تشديد المراقبة على نقط العبور عنصر هام. وإن المملكة المتحدة تمول بناء مرافق تفتيش على الحدود بين أفغانستان وتركمانستان في سرهد أباد، كما تسهم في تجهيز وتدريب المسؤولين عن مراقبة الحدود في أوزبكستان. والمملكة المتحدة، بالاشتراك مع إيران، تساعد أيضا في تدريب موظفي مراقبة الحدود الأفغان.

إن مشكلة المخدرات الأفغانية لا يمكن أن تحسم عن طريق إجراءات تتخذ داخل أفغانستان فقط. فكبح الاتجار غير القانوني بالمخدرات خارج أفغانستان يسهم في تقليل الأسواق للمنتوج ويعطي السلطات الأفغانية فرصة أفضل للنجاح في حملتها.

لا يحتاج مجلس الأمن إلى الدخول في تفاصيل عمل مكافحة المخدرات ولكن من الضروري أن نركز على الأمن البعيد المدى وعلى الاستقرار السياسي لأفغانستان فنوفر بذلك الظروف التي يصبح فيها من الممكن تحقيق النجاح في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وإن البيان الرئاسي الذي سنعتمده في وقت لاحق من هذه المناقشة يفي بهذا المطلب بصورة تحوز على الإعجاب.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالاسبانية): بادئ ذي بدء أود أن أقول إنني آسف لمغادرة السفير وانغ. وإنني على يقين بأن كل أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين سيفتقدونه بسبب الحس السليم والاعتدال والخبرة التي تحلى بها دائما. وفي نفس الوقت أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أرحب بزميلنا الشيلي، وأتمنى له كل التوفيق في مهامه هنا في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة.

نحن ممتنون للسيد غينو على إحاطته الإعلامية، وللسيد كوستا على عرضه الوافي والشافي. إن إسبانيا تؤيد مضمون البيان الذي ستدلي به اليونان باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد ذكر ببلاغة أن العملية بكاملها في أفغانستان مهددة بتدهور الأمن. فازدياد عدد الجرائم وأعمال الترهيب اليومية والصراعات بين الفصائل والنشاطات الرئيسية بين عناصر تابعة لطالبان وتهريب المخدرات ما فتئت كلها تهدد جهود إعادة البناء. ومع الأسف فإن المخدرات أصبحت أسلوب الحياة للعديد من سكان أفغانستان، وإن التحدي الذي يواجهنا هو بالذات تغيير هذا الأسلوب. وللقيام بذلك يجب العمل على وقف تدفق الأموال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات ومنع تلك الأموال من التحول إلى مصدر قوة بأيدي أمراء الحرب.

نريد أن نرى استكمال استراتيجية الأعوام العشرة للمكافحة الوطنية للمخدرات التي أعدتها حكومة أفغانستان بمساعدة المملكة المتحدة، ونؤيد التأكيد على ضرورة إرساء حكم القانون وتخفيض الطلب على المخدرات وعلى الترويج لمزروعات بديلة بشكل مستدام.

ثمة علاقة وطيدة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتمويل الأنشطة الإرهابية وهذا ما أعيد تأكيده في محافل مختلفة للأمم المتحدة.

ولقد بيَّن لنا السيد كوستا اليوم أن مكافحة المخدرات تقتضي وضع برامج إنمائية وتعزيز الأنشطة المتعلقة ليس بتخفيض العرض فحسب بل بتخفيض الطلب أيضا. لذلك من الضروري التركيز على وضع نهج شامل ومعالجة المجالات الثلاثة كلها: الإنتاج والتهريب والاستهلاك.

وإلى جانب المسؤولية المشتركة بين البلدان المستهلكة للمخدرات والمنتجة لها، يكمن مجال رئيسي آخر

في ضـرورة اعتبـار مشـكلة المخـدرات جـزءا لا يتجـزأ مـن السياسة الإنمائية العامة وحقوق الإنسان. ويجب على جميع البلدان أن تعمل جنبا إلى جنب مع مكتب الأمـم المتحـدة لمكافحة المخدرات والجريمة علـى زيـادة التعـاون مـن أجـل تعزيز مراقبة الحدود وتحديد وتفكيك المجموعات المتورطة في تهريب المخدرات، وتنفيذ برامج تعمل على تقليـل الطلـب على المخدرات، وتقديم المساعدة في مجال المعلومات.

لقد أكد مؤتمر باريس المعني بطرق المخدرات مـن آسيا الوسطى إلى أوروبا على الحاجة إلى اعتماد نهج شامل متـوازن جـدا ومنسـق علـى المسـتويين الـدولي والإقليمـي للتصدي لخطر المخدرات. وأملنا أن يفي الجميع بما أصبح يعرف بعهد باريس.

أخيرا وفي مجال الإجراءات الدولية، ندعو الأطراف في اتفاقيـة عـام ١٩٨٨ لمكافحـة الاتجـار غـير المشـروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية إلى المساهمة في الاستيلاء على البضـائع في قضايـا تهريـب المخـدرات، بمـا في ذلـك غسـل الأموال، ومنحها للمؤسسات الدولية المتخصصة في مكافحة تهريب المخدرات. وهذا جانب هام من العمل الدولي الذي سبق أن اضطلعت به اسبانيا من خلال المساهمة التي قدمتها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسـتميح الأعضـاء عـذرا وأود – بل يجب عليّ – أن استرعي الانتبـاه إلى الحاجـة إلى احـترام هـذا المجلـس. نحـن لسـنا في مسـرح في بـرودواي وما يجري هنا ليس مسرحية موسيقية، ومع ذلك أرجو من الحضور كافة أن يتفضلوا بإغلاق هواتفهم النقالة ووضعها في الوضع الصامت. ومنذ آخر مرة استفسرت فيها – في الحقيقة أعدت الاستفسار – تم التأكيد لي بأن جميع الهواتف النقالة الحديثة مجهزة بهذه الإمكانية. إنها تهتز أو تقوم بشيء آخر من دون أن تصدر أصواتا تربك المتكلمين.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أنا أيضا أن أعرب عن مدى أسفنا، أسف وفد بلادي وأسفي شخصيا لمغادرة السفير وانغ، وأن أشكره على روح الزمالة الودية والروح المهنية العالية التي أبداها تجاه الجميع في هذا المجلس. وأتمنى له كل التوفيق في وظيفته المقبلة المتسمة بالمسؤولية والتي سيشغلها عما قريب. كذلك أود أن أرحب بالسيد مونوز في هذا الجمع وأن أتمنى له بداية طيبة. وأعده بمؤازرتنا له كزميل لنا.

بعد ذلك أشكر السيد غينو والسيد كوسـتا علـى العرض المفصل المقدم لنا هذا الصباح. وأود أن أقول أيضا إن وفـد بـلادي يؤيـد تـأييدا كـاملا البيـان الـذي سـتدلي بـه اليونـان باسـم الاتحـاد الأوروبي فيمـا بعـد خـلال هـذه المناقشة.

لقـد سمعنـا هـذا الصبـاح في البيـانين الاسـتهلاليين الممتازين من السيدين غينو وكوستا أن المشكلة الأمنية هي لب المرحلة الحالية من تطبيق عملية بون في أفغانستان. الأمن في أفغانسـتان يتعـرض حاليـا لتـهديد شـديد مـن الإرهــاب والجريمة المنظمة وهما من أكبر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية في القـرن الحـادي والعشـرين. وهـذه الآفـات الـتي تواجهها البشرية لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال تضافر الجهود والعمل على نطاق عـالمي. وفي هـذا السياق، تكتسي مسألة إنتاج المخدرات وتهريبها من أفغانستان أهمية كبيرة، ولذلك، أرحب بمبادرة الرئاسة الروسية بعقد هذه المناقشة هنا اليـوم. والبيـان الرئاسـي الـذي سيُعتمد في ختـام هـذه الجلسة سيكون دليلا آخر على عـزم المجتمـع الـدولي علـى استخدام أدواته في مكافحة مشكلة المخدرات. وقد تـأكدت أهمية مناقشة اليوم، مرة أخرى، بصورة مؤلمة من جراء مقتل سبعة من الأفغان كانوا يعملون في برامج مكافحة المخدرات في محافظة أُروزغان مؤخرا.

ومن المؤسف أن إنتاج الأفيون والهيروين في أفغانستان قد تزايد بشكل كبير مرة أخرى في الآونة الأخيرة. ومرة أخرى، ينتظر أن تكون أفغانستان أكبر منتج للأفيون عام ٢٠٠٣. وقد تبين أن كل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في هذا المجال غير كافية حتى الآن. لذا، علينا أن نبحث عن أساليب شاملة وناجعة لخفض ومكافحة هذا الخطر على أفغانستان نفسها، وعلى المنطقة والبلدان الأخرى. ولا تقتصر هذه المكافحة على المخدرات فحسب. فهناك ارتباط وثيق بين جرائم المخدرات والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة: مثل تهريب الأسلحة، والاتجار في البشر، وغسل الأموال، والفساد، والإرهاب.

إن الوضع الحالي في أفغانستان يتسم بكون الصراع المسلح الذي دام أكثر من ٢٠ عاما قضى على العديد من الهياكل الأساسية للدولة، وحال دون تحقيق تنمية اقتصادية وأدى إلى مجتمع ممزق، وإن كان مدججاً بالأسلحة تماما. واستمرار مناخ انعدام الأمن وعدم الاستقرار، وخاصة خارج كابول، يجعل إصلاح القطاع الأمني أهم المهام وأكثرها إلحاحا، فضلا عن كونه أحد المتطلبات الأساسية لمكافحة إنتاج الأفيون والاتجار به بشكل غير مشروع.

ويشكل الاتجار بالمخدرات وهياكل الجريمة المنظمة تهديدا خاصا للديمقراطيات الفتية. فذلك يقوض سيادة القانون وسلطة الدولة، وعلى طول طرق التهريب تبرز مشاكل الإدمان الأشد خطورة، بشكل خاص، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من عواقب. وتمثل إعادة بناء نظام فعال للشرطة في جميع أنحاء أفغانستان ركيزة حيوية في جهود المجتمع الدولي لاستتباب الأمن في هذا البلد الذي مزقته الحرب. وفي ضوء تلك الخلفية، وبناء على طلب الأمم المتحدة والحكومة المؤقتة الأفغانية السابقة، قامت ألمانيا بالدور الرئيسي في إعادة بناء قوة الشرطة الأفغانية، بما في ذلك قوات شرطة مكافحة المخدرات والحدود – وهي مهمة ترتبط ارتباطا شديدا بالمهمة التي أدتها الدول الريادية الأربع الأخرى في القطاع الأمني، وفي مجال المسؤولية المناطة بكل منها.

وهناك، على وجه الخصوص، تنسيق وثيق مع الدول والمؤسسات الأخرى بشأن الدعم الذي نقدمه في مجال تدريب الأفراد وتوفير المعدات لقوة الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات. وإلى جانب بريطانيا، التي اضطلعت بالدور الرئيسي في مكافحة المخدرات غير المشروعة، أود أن أنوه بشكل خاص بالولايات المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويسعدنا أن فرنسا، أيضا، تريد أن تقدم المساعدة في إنشاء مختبر وطني للمخدرات.

وإن لنا أن نفخر بما حققناه في هذا السياق حتى الآن. فقد أعيد بناء الهياكل الأساسية للشرطة الجنائية الوطنية والشرطة الوطنية لمكافحة المخدرات بفضل إسهامات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد أصبحت قوة الشرطة في كابول قادرة على العمل من جديد، بفضل إعادة بناء مبانيها وتزويدها بمعدات جديدة. وتحرز عملية إعادة تنظيم الشرطة ووزارة الداخلية تقدما طيبا. وقد أنشئ هيكل للشرطة الوطنية والشرطة الأفغانية الجديدة للحدود، التي تضم دوريات الحدود ووحدات الهجرة، وأصبحت أفغانستان عضوا في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وسيكون بناء شرطة الحدود مهمة حيوية أخرى، تربط جهود مكافحة المخدرات وإعادة بناء الجيش الوطني الأفغاني بمشروع الشرطة.

ورغم ذلك، لن نحرز نجاحا حقيقيا إلا بعد أن تتمكن قوة الشرطة الأفغانية من ضمان القانون والنظام في تلك المحافظات التي تضررت بالمخدرات بشكل خاص. وإننا

ندرك أن الحكومة الأفغانية لديها نوايا طيبة، وإن كانت لا تملك القوة ولا الوسائل اللازمة لبسط سلطتها خارج كابول. ومد عملية إعادة بناء القطاع الأمني إلى المحافظات هو التحدي الكبير الآن. ففي كثير من المحافظات، سيكمن ذلك التحدي أساسا في الجانبين المالي والتنظيمي. وفي المحافظات الأخرى، سينطوي التحدي أيضا على مشاكل أمنية جسيمة لا يمكن التغلب عليها بوسائل الشرطة وحدها. وبغية إدماج كل المحافظات بنجاح بنهاية عام ٢٠٠٤، لا بد من وضع حد لمناخ عدم الاستقرار الناجم عن القتال بين القادة الإقليميين والجماعات العرقية والميليشيات التابعة لها.

وفي سياق إعادة بناء الشرطة الأفغانية، كان التمويل مشكلة، وإن لم يكن عاملا مقيدا للجهود حتى الآن. فالمصدر الرئيسي لدفع مرتبات الشرطة، أي الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعاني من نقص التمويل، في جملة مصاعب أخرى. كما أن الإسهامات الدولية في إعادة بناء الشرطة لا تلبي الاحتياجات تماما. والتكلفة الكلية لإعادة بناء الشرطة الوطنية وإمدادها بالمعدات وتدريب أفرادها على مدى السنوات الأربع المقبلة قُدِّرت بمبلغ ١٨٠ مليون يورو تقريبا، خلاف المرتبات. وتقدر تكلفة إعادة بناء شرطة الحدود الأفغانية بحوالي ٢٠٠ مليون يورو على مدى السنوات الأربع المقبلة. وحتى الآن، لم يرق المبلغ المستهدف لإسهامات المانحين إلى المستوى المطلوب. وإن مستوى التنمية والإنجاز في القطاع الأمني والنجاح في مكافحة إنتاج الأفيون والاتجار به في أفغانستان سيتوقفان لا على حدوث تطورات إيجابية في الحالة الأمنية بوجه عام فحسب، بل وعلى مشاركة المجتمع الدولي بشكل خاص.

إن مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها ستكون اختباراً لقدرة الدول ذات الدور الرائد في القطاع الأمني على تحقيق التعاون والتنسيق في مجالات المسؤولية المتداخلة. ويتطلب ذلك جهودا تنسيقية كبيرة والتزاما من كل الأطراف الفاعلة الأفغانية والدولية في القطاع الأمني. ومع ذلك، فإن نجاح كل جهودنا في القضاء على المخدرات غير المشروعة لا يتوقف على اتخاذ تدابير موثوقة لإنفاذ القانون فحسب، بل وعلى توفير مصادر بديلة للعَيْش للمزارعين، وعلى تحسين شامل للبيئة الاجتماعية – الاقتصادية. وألمانيا مستعدة لمواصلة إسهامها في ذلك المضمار لما فيه خير شعب أفغانستان.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على استضافة هذه الجلسة اليوم بشأن المشكلة الملحة المتمثلة في المخدرات الأفغانية. وأود، أيضا، أن أضم صوتي إلى أصوات الزملاء الآخرين في الإعراب عن تقديري، وتقدير وفدنا، للعمل الممتاز الذي قام به السفير وانغ ينغفان، ممثل الصين، خلال فترة عمله ممثلا دائما لبلاده لدى الأمم المتحدة. إننا سنفتقد حكمته. ونحتفظ بذكريات طيبة للغاية لعملنا معا هنا. كما أود أن أشارك زملائي في الترحيب بالسيد إرالدو مونوس، ممثل شيلي الذي يضطلع بمسؤولياته ممثلا لبلاده لدى الأمم المتحدة.

إن محصول خشخاش الأفيون لعام ٢٠٠٣ في أفغانستان قد يكون في نفس مستوى محصول عام ٢٠٠٢، الذي كان عاما قياسيا. وعودة ظهور زراعة الأفيون تزيد من تدهور البيئة الأمنية في أفغانستان وتهدد جهود إعادة التعمير. والرسالة هنا هي أنه ينبغي لنا أن نبذل مزيدا من الجهود وبشكل أفضل. فالاتجار بالمخدرات الأفغانية يدر الأموال التي تُفسد المؤسسات وتمول الإرهاب والتمرد وتزعزع استقرار المنطقة. وتدعم هذه الأموال أيضا شبكات

الجريمة المنظمة العاملة في أسواق الأسلحة الرمادية. علاوة على ذلك، تنشر تجارة الأفيون إساءة استعمال المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كل أرجاء المنطقة، بما فيها روسيا وأوروبا. والانتقال في زراعة خشخاش الأفيون من الأراضي الزراعية الرئيسية إلى مناطق أكثر بعداً، كما ورد في التقييم السريع للأفيون الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، هو اتجاه منذر بالخطر. إنه يدلل على أنه يتم دفع إنتاج الخشخاش نحو مناطق أكثر انعزالا. ويدلل أيضا على الحاجة إلى تعميم برامج مكافحة المخدرات في المساعدات الإنمائية الشاملة وعلى الحاجة الملحة إلى بسط القانون والنظام في المناطق الريفية.

ولا يمكن معالجة اقتصاد الأفيون بصورة منعزلة. فهناك حاجة إلى زيادة إنفاذ الحظر على الخشخاش. ويطلب المزارعون بدائل صالحة للمحاصيل غير المشروعة، والائتمان مطلوب في كل أنحاء الريف الأفغاني. وفي الوقت الذي نكافح الإنتاج في أفغانستان نحتاج أيضا إلى التصدي للاتجار في البلدان المجاورة.

وستكون جهود مكافحة المخدرات أكثر نجاحا في السياق الأوسع للإصلاح الاقتصادي والديمقراطي، ولكن لا يمكنها أن تنجح إلى أن يترسخ الأمن الأساسي وسيادة القانون في المناطق الواقعة خارج كابول. والولايات المتحدة ملتزمة بالمساعدة على بناء قدرة السلطة الانتقالية الأفغانية على إدارة برامج فعالة لمكافحة المخدرات وخفض زراعة الخشخاش وتجارته من خلال برامج بديلة لكسب العيش. ونحن نعمل مع السلطة الانتقالية لبناء قوة شرطة وطنية.

وتدعم حكومتي قيادة المملكة المتحدة لمكافحة المخدرات والقيادة الألمانية لتدريب الشرطة. ونحن ندلل على هذا الدعم من خلال تقديم أكثر من ٦٠ مليون دولار في هذين المجالين. وتؤيد حكومتي أيضا مشاريع عديدة وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونحن نسهم في التنمية البديلة، وبرامج للعلاج من المخدرات وخفض إنتاجه، ونساعد في بناء القدرة الوطنية الأفغانية على صنع السياسات العامة المعنية بالمخدرات وإنفاذ قوانينها. وبالتنسيق مع الحكومة الألمانية، ننفذ برنامجا تبلغ كلفته ٢٦ مليون دولار للشرطة والعدل يشمل المعدات والتدريب للشرطة الأفغانية وإقامة نظام لبطاقات الهوية وشبكة اتصالات للشرطة. ونحن بصدد التخطيط، مع زملائنا الألمان، لتوسيع تدريب الشرطة حتى يشمل الأقاليم. وخارج كابول، بما في ذلك الدول المجاورة لأفغانستان، نحن بحاجة إلى البحث عن سبل وأساليب جديدة لتوحيد القوى من خلال التنسيق والتبادل الأفضل للمعلومات، والنُهُج الإقليمية، وعندما تحين الظروف من خلال عمليات جماعية أو مشتركة، كما فعلنا في مناسبات معينة.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان، وكذلك مقترحات عهد باريس التي قدمها المدير التنفيذي كوستا في باريس الشهر الماضي. وحكومتي ملتزمة أيضا بالمساعدة على إنشاء شرطة للحدود، ونحن نعمل على نحو وطيد مع ألمانيا وبقية المجتمع الدولي من أجل تنسيق المساعدة لهذا العمل الهام. ونقدم معدات للاتصالات من أجل الشروع في استلام شرطة الحدود لمطار كابول الدولي في ١ حزيران/يونيه. ومازلنا ملتزمين بالعمل مع باكستان والبلدان المجاورة لأفغانستان في آسيا الوسطى من أجل تعزيز القدرات القانونية والمؤسسية على التصدي للاتجار بالمخدرات الذي يشكل تهديدا لسلامتها يماثل تهديده لسلامة أفغانستان. ونحث أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى، خاصة الأكثر عرضة لخطر تجارة الهيروين النابعة من أفغانستان، على

الانضمام إلى مكافحة هذه التجارة الآثمة قبل أن يصبح نفوذها أكثر حتى انتشارا.

ولا يزال القلق يساور الولايات المتحدة إزاء تزايد العنف في كابول والأقاليم على حد سواء، وآخر ذلك العنف كان الهجوم الانتحاري الذي قُتل فيه أربعة أفراد ألمان من القوة الدولية للمساعدة الأمنية في ٧ حزيران/يونيه. وتبدو الآن عناصر من الطالبان والقاعدة وكأنها تستهدف الأجانب، العسكريين والمدنيين، بدلا من الاشتباك مع قوات التحالف. ولا تزال قوات التحالف تدحر هذه العناصر في الميدان، بينما يتم تدريب الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية. ولقد نشر الجيش الأفغاني بعضا من أولى وحداته المدربة للعمل مع القوات الخاصة الأمريكية، ولا سيما في باميان، ونال تقييما ممتازا. وتكبد الجيش الوطني الأفغاني أيضا أولى خسائره البشرية من النيران المعادية.

ولقد ساعدنا على إنشاء ثلاثة أفرقة لإعادة التعمير في الأقاليم، في غاردز وباميان وكوندوز، ويتم حاليا التخطيط لإنشاء ثمانية أفرقة كهذه مع وجود خيار لإنشاء المزيد منها. ونحن ندرس سبل تحسين تلك الأفرقة وتعزيز قدرتها. ونعتقد أن أفرقة إعادة التعمير في الأقاليم قد أسهمت بشكل كبير في تحقيق الاستقرار داخل مناطق عملياتها، ونعمل مع بلدان أخرى لتولي مثل هذه الأفرقة.

وفيما يتعلق بالانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حسبما يدعو إليه اتفاق بون، بلغنا أن بعثة الأمم المتحدة بدأت الإعداد لها، بما في ذلك برامج تثقيف الناخبين وتسجيلهم. ومع ذلك، لا يزال يتعين أن نرى الخطة الرسمية والميزانية المرافقة لهذا الجهد، والوقت آخذ في النفاذ. وندرك أن شعبة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية تقترح تمويل أنشطة بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال من التبرعات، ويقدر المبلغ بما يزيد على ١٠٠ مليون دولار. وتحث الولايات المتحدة جميع البلدان على تقديم أقصى دعم مالي ممكن للعملية الانتخابية، في أفغانستان.

ونلاحظ مع القلق أن السلطة الانتقالية الأفغانية تواجه عجزا في ميزانيتها قدره ١٨١ مليون دولار. والمهم بصورة حاسمة أن يسرع المانحون في تقديم تبرعاتهم إلى الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار أفغانستان، وتحديد الأموال الإضافية لسد تلك الثغرة. وستعمل الولايات المتحدة قريبا على صرف مبلغ ٢٠ مليون دولار للصندوق الاستئماني، وستنظر في تقديم إسهامات إضافية ممكنة. ونحث بلدانا أعضاء أخرى تستطيع أن تفعل ذلك على الإسهام في الصندوق الاستئماني في أسرع وقت ممكن.

وأخيرا، ولئن كانت مناقشاتنا للسياسات العامة هنا في المجلس اليوم هامة، فإن الموارد المكرسة للتصدي للمشاكل الخطيرة في أفغانستان يمكنها أن تؤثر تأثيرا حاسما في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى المبلغ الكبير المخصص لعملية الحرية الدائمة، فإن الولايات المتحدة ستنفق زهاء بليون دولار هذه السنة لإعادة الإعمار وتقديم الإغاثة الإنسانية ودعم الميزانية في أفغانستان. وندعو أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى إلى تقديم الدعم المالي الكبير في الوقت المناسب.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر البعثة الروسية على إعداد هذه الجلسة العلنية. وأود أيضا أن أشكر السيد غينو والسيد كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين.

ويسرنا أن نلاحظ أن الإدارة الأفغانية الانتقالية التي يترأسها الرئيس كرزاي، بفضل التأييد والمساعدة اللذين تتلقاهما من المجتمع الدولي، قد بذلت جهودا لا تكل لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاق بون. فأفغانستان تستعد الآن لعقد لويا جيرغا دستورية، في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، ونأمل في أن يؤدي الدستور الجديد إلى تعزيز

الوحـدة العرقيـة والعدالـة الاجتماعيـة وسـيادة القـانون والاستقرار الوطني.

وفي الوقت الحالي، لا يـزال الأمن قضية تسبب قلقا في بعض الأماكن في أفغانسـتان، مثلمـا أوضحـت بجـلاء الهجمات الانتحارية بالقنابل التي حدثت مؤخرا ضد القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وينبغي أن يعتمد المجتمع الـدولي تدابير سلمية لمساعدة الإدارة الانتقالية في جهودها لبناء الجيش وقوات الشرطة واستكمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تاريخ مبكر.

ونود أيضا أن نحث مختلف الأطراف في أفغانسـتان على إظهار حسن النية في السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والإسهام بالتالي في إحلال السلام في بلدها وإعادة تعميره.

إن المخـدرات عـدو الجنس البشـري بأسـره، وقـد ارتبطت قضية المخدرات ارتباطا وثيقا بالجرائم المنظمة عبر الوطنية مثل الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالبشر. وقد أثـرت مشكلة المخـدرات في أفغانسـتان تأثيرا كبـيرا علـى استقرار البلد والتنمية الاقتصادية فيه وأصبحت عاملا مزعزعا للاستقرار على نحو متزايد في المنطقة. وكبح إنتاج المخـدرات والإجهاز على تهريب المخـدرات أصبحا مـن الأهداف المشـتركة لأفغانسـتان وبلـدان أخـرى في المنطقـة، وأيضا للمجتمع الدولي بأسره.

وتقدر الحكومة الصينية التدابير التي اتخذتها الإدارة المؤقتة لاجتثاث جذور مشكلة المخدرات والـدور الإيجـابي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمملكة المتحدة وفرنسا في هذا الصدد.

ونحن نفضل اتخاذ إجراء في الوقت المناسب لوضع استراتيجية دولية ضد تهديد المخدرات والترويج لتعاون دولي في مجـالات ذات صلـة تحـت قيـادة الأمـم المتحـدة. وبغيـة اجتثاث جـذور مصـدر المخـدرات وحـل قضيـة المخـدرات بفعالية، ينبغي بذل جهود لتطوير محاصيل بديلة وتحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية الريفية لكي يتمكن المزارعون من كسب دخل من خلال وسائل قانونية وتحرير أنفسهم من اعتمادهم على إنتاج المخدرات. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة مدخلاته وتمويله لمساعدة الإدارة الانتقالية في وضع السياسات العامة.

وأثناء الزيارة التي قام بها مؤخرا نائب الرئيس شهراني إلى الصين، وقَّع الجانبان عددا من الاتفاقات، منها اتفاق بشأن التعاون الاقتصادي والتقني. ونحن نسرع الآن في بناء مشروع باروان للري ومشروع مستشفى كابل العام. وستواصل الصين التعاون مع مختلف الأطراف والعمل معها من أجل إحلال السلام وإعادة التعمير في أفغانستان.

وأخيرا، أود أن أشكر مرة أخرى رئيس المجلس والزملاء على العبارات الطيبة والمشجعة التي وجهوها إليّ.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم إلى السفير وانغ بعبارات الشكر. فهو ما فتئ صوتا ملهما في هذا المجلس. وسيفتقد جميع أعضاء المجلس حكمته ووجهة نظره البناءة دائما، وتسامحه ومرحه. وأتمنى له نجاحا باهرا وهو يضطلع بمهمة جديدة لبلده العظيم. وإنني واثق من أن قيادته الملهمة ستكون عاملا إيجابيا في مرحلته الجديدة.

وأود أيضا أن أعرب للسفير مونيز، ممثل شيلي، عن ترحيب حار جدا. وأتطلع إلى العمل معه عن كثب مثلما فعلت مع سلفه.

وأود أن أعرب لكم عن شكري، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة للتداول في سبل تدعيم السلام والأمن في أفغانستان، ولا سيما إتاحة الفرصة للمجلس لتناول موضوع مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة

والاتجار بها في أفغانستان. وأشارك المتكلمين السابقين في شكر السيد غينو والسيد كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين والموضوعيتين اللتين تقدما بهما إلى المجلس.

وما فتئت أفغانستان في السنوات القليلة الماضية محور قلق المجتمع الدولي منذ أن أصبحت مركزا لشبكات الإرهابيين الدولية، وأيضا أحد أكبر مصادر المخدرات في العالم – آفتان متلازمتان حددهما المجتمع الدولي بأنهما يشكلان تهديدين خطيرين للسلم والأمن الدوليين.

وقد حدد اتفاق بون، الذي وقعه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ممثلون عن عدة فصائل وجماعات سياسية مناهضة لطالبان، إطار حفظ السلام الدولي، وإرساء السلام والأمن، وإعادة تعمير البلد، وحماية حقوق الإنسان الأساسية والترويج لها، ونزع السلاح والاندماج الاجتماعي.

ومثلما ركز عليه السيد الإبراهيمي في إحاطته الإعلامية الأخيرة للمجلس في ٦ أيار/مايو، لا تزال أفغانستان بعيدة عن الوفاء بالشروط اللازمة للتنفيذ الكامل لاتفاق بون. فالأمن يظل أكثر التحديات خطورة ويجب تحسينه للسماح بإرساء سيادة القانون من أجل الترويج لجهود إعادة التعمير وتيسير نجاح العملية السياسية المعقدة، بما في ذلك وضع دستور جديد وإجراء انتخابات حرة وعادلة.

إن الأعمال التي أنجزتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا والجهود التي بذلتها بوصفها من الدول الرائدة، في مجال مساعدة السلطات الأفغانية على تنفيذ اتفاق بون، جديرة بالإشادة. ويمكن أن تؤدي المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، إذا وضعت في سياق أوسع لإعادة التعمير من أجل التنمية والتعاون الأوثق بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها، إلى تمكين الإدارة الأفغانية المؤقتة من القضاء على الخطر الذي تشكله فلول الطالبان والإنتاج غير المشروع للمخدرات في أفغانستان والاتجار بها.

إن إنتاج المخدرات غير المشروعة في أفغانستان هو بالفعل قضية حساسة للغاية ويظل أمرا يسبب قلقا دوليا كبيرا. وبرنامج استبدال زراعة الخشخاش الذي يديره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجلس الأمن الوطني في أفغانستان يمكن أن يشكل استراتيجية متسقة، ولكنه لن يؤتي ثمارا إلا إذا تم إرساء الأمن واستقرار الحالة الاجتماعية.

ونحن نرى أنه ينبغي تعزيز هذا البرنامج من خلال تنفيذ التدابير الواردة في خطة الرئيس كرزاي الأخيرة، ولا سيما من خلال الترويج لسبل بديلة لكسب العيش وتهيئة فرص احترافية جديدة لسكان المناطق الريفية في أفغانستان؛ ومن خلال مساعدة الإدارة الأفغانية المؤقتة على إنفاذ الحظر المستحدث في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ على زراعة خشخاش الأفيون، وعلى الإنتاج غير المشروع للمخدرات وتصنيعها والاتجار بها؛ ومن خلال تحديد شبكة الجماعات الإجرامية العابرة للحدود بأسرها المتورطة في توريد وبيع المخدرات من أفغانستان، بما في ذلك منع غسل الأموال المتعلقة بالمخدرات؛ ومن خلال التدابير الفعالة للحد من الطلب على تلك المخدرات غير المشروعة والاتجار بها في بلدان المقصد.

إن المساعدة في مكافحة زراعة الأفيون بصورة غير مشروعة والاتجار بالمخدرات أمر أساسي، ليس فقط لأفغانستان بالذات، وإنما لمنطقة آسيا الوسطى بأسرها. وأي زيادة في إنتاج الأفيون في أفغانستان ستظل تترك تأثيرا سلبيا جدا على الاقتصاد والتنمية في الدول المجاورة التي تشكل الآن بصورة رئيسية طرق عبور الاتجار غير المشروع. ولئن كانت هذه الدول طرق عبور فحسب، فهي تصبح بصورة

متزايدة أسواقا للاستهلاك، مما تترتب عليه نتائج اجتماعية – اقتصادية مدمرة ويشكل خطرا أمنيا على المنطقة برمتها.

ولذلك، نعتقد أنه ينبغي للدول الرائدة، فضلا عن بقية المجتمع الدولي، أن توطد المساعدة التي تقدمها لجهود مكافحة المخدرات التي تبذلها السلطات الانتقالية في أفغانستان، لا سيما في تطوير وتعزيز الوكالات الأفغانية لمراقبة المخدرات وإنفاذ القانون، وفي المساعدة في إنشاء إطار قضائي ومؤسسات تتسق مع المعاهدات الدولية، وفي تعزيز التعاون الإقليمي العابر للحدود. إن إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها في أفغانستان يشكل تحديا عالميا. ولا يمكن أن تنجح الإدارة الانتقالية الأفغانية إلا إذا استمر المجتمع الدولي في تقديم دعمه لتحقيق التنمية المستدامة والأمن طويل الأجل في البلد.

وأود أن أؤكد مجددا الاقتناع الراسخ لبلدي بأنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن في أفغانستان إلا وبعدما عندما ينجح المجتمع الدولي بصورة حاسمة في معالجة نمو زراعة الأفيون، مما يجعلها لب الحرب التي ما زال يتعين السيطرة الكاملة عليها في ذلك البلد. وفي ذلك الصدد، وفي الختام، أود أن أعرب عن تأكيد وفدي الكامل للبيان الرئاسي الذي ستتمخض عنه جلسة مجلس الأمن هذه بشأن مشكلة المخدرات في أفغانستان.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن أطيب تمنيات وفدي للسفير وانغ ينغفان وأن أقول إننا سنفتقد بشدة وجوده على هذه الطاولة كذلك نود أن نعرب عن الترحيب الحار جدا بالممثل الدائم الجديد لشيلي، السفير مونوز.

ونود أن نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن أفغانستان، بتركيزها الخاص على مشكلة المخدرات غير المشروعة. وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أشكر السيد غينو والسيد كوستا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تمثل أفغانستان اليوم مصدرا رئيسيا للأفيون في العالم. كما أنها نقطة منشأ رئيسية لكثير من المورفين غير المشروع والهيروين والحشيش التي تتوفر في الشوارع. ولذلك، فإن مشكلة المخدرات هذه ليست مشكلة أفغانستان فحسب؛ بل أيضا مشكلة خطيرة لجيران أفغانستان وللمناطق خارجها.

وعلى مر السنوات، في بيئة من الصراع والخروج على القانون، أصبحت أفغانستان مركزا رئيسيا للمخدرات. وبالرغم من أن إنتاج الأفيون في أفغانستان اختفى تقريبا في عام ٢٠٠٠، فقد ازداد منذ ذلك الوقت بصورة كبيرة. وفي العام الماضي، بلغ إنتاج الأفيون ٣ ٤٠٠ طن مترى. إن الاسقاطات لهذا العام تصل إلى نفس مستوى الإنتاج تقريبا، إن لم يكن أكثر. وهناك مساحة يقدر حجمها بـ ٧٤ ٠٠٠ هكتار ما زالت تزرع بالأفيون.

إن مشكلة المخدرات غير المشروعة في أفغانستان شاملة لا تؤثر في جهود إغاثة وإعادة إعمار ذلك البلد فحسب وإنما يسبب تفاقمها أيضا الافتقار العام للأمن والخروج على القانون في البلد. ولا يزال الأفغان العاديون يعيشون في خوف من الرجال المسلحين، من اللصوص العاديين إلى أباطرة الحرب الأقوياء. ويفسد القتال بين الفصائل والصراع العرقي بل والصراع الداخلي الكثير من المناظر الطبيعية. ويضاف إلى ذلك أنشطة حركة طالبان وغيرها من العناصر المتمردة التي لم تستهدف مؤخرا قوات التحالف والقوة الدولية للمساعدة الأمنية فحسب بل استهدفت أيضا الموظفين الإنسانيين الدوليين، بمن فيهم موظفو إزالة الألغام وموظفو لجنة الصليب الأحمر الدولية. إن باكستان تدين إدانة مطلقة كل تلك الأعمال، بالإضافة إلى

المحاولات الرامية إلى تقويض سلطة الرئيس كرزاي. وفي وقت قصير لا يتعدى الأسبوع الماضي، أوضح الرئيس مشرف بجلاء أن حركة طالبان لم تجلب الخير لأفغانستان ولن تجلب الخير لباكستان.

إن حكومة الرئيس كرزاي بالنسبة لباكستان، هي السلطة الشرعية الوحيدة، وبالتالي فإن أوامرها وحدها – وليس أوامر من نصبوا أنفسهم قادة – ينبغي أن تسري في جميع أنحاء البلد. وإلى أن تبسط سلطة الإدارة الانتقالية الأفغانية في جميع أنحاء البلد، فسيستمر الخروج على القانون والتهديدات الأمنية. ويمثل انعدام الأمن والقانون والنظام المحفز الأساسي للإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها. إن تلك الأنشطة يشجعها الفقر المدقع وانقطاع سبل العيش البديلة. ويطيل أمدها ويحميها القادة المتنفذون الذين يتحدون مراسيم الحكومة المركزية ويهزأون بالحظر المفروض على زراعة الخشخاش وما دامت تجارة المخدرات تزدهر، فإن آفاق السلام والاستقرار في أفغانستان – فضلا عن فرص انتعاشها وإعادة إعمارها – ستبقى باهتة.

إن لمشكلة المخدرات في أفغانستان نتائج خطيرة على جيرانها، لا سيما باكستان، فقبل بداية الصراع في أفغانستان كان عدد مدمني المخدرات في باكستان لا يؤبه به؛ أما اليوم، فهناك ما يقارب ٣,٥ مليون منهم. وذلك بالرغم من أن باكستان اتخذت تدابير قوية وفعالة للتصدي لإنتاج المخدرات على جانبها من الحدود. ولم تعد باكستان بلدا يزرع الخشخاش؛ فقد انخفض إنتاجها من الخشخاش، الذي كان يبلغ ٨٠٠ طن متري في أوائل التسعينات، إلى الصفر تقريبا. غير أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات من أفغانستان مستمر. ففي العام الماضي، استولت سلطات إنفاذ القانون الباكستانية على ٧٠٠ ٢ كيلوغرام من الأفيون، و ٨٠٠ ٦ كيلوغرام من المورفين، و ٩٠٠ ٥ كيلوغرام من الهيروين و ٠٠٠ ٨٥ كيلوغرام من الحشيش. وقد بلغ ذلك ٦٧ في المائة من حجم جميع المخدرات التي تم الاستيلاء عليها في المنطقة المحيطة بأفغانستان ومما يدعو إلى الأسف، أن التدفق غير المشروع للمخدرات زاد بصورة أكبر هذا العام ففي غارة واحدة، استولت سلطاتنا على ٣٥٠ ١ كيلوغرام من الهيروين.

ومشكلة إنتاج المخدرات في أفغانستان والتجارة غير المشروع بها تتفاقم . وفي رأينا أن الحاجة تقوم إلى اتخاذ نهج شامل ومنسق، ليس فقط لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وإنما أيضا للتصدي لمصدرها. وترحب باكستان بالمرسوم الذي أصدره الرئيس كرزاي في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بحظر إنتاج الأفيون، كما تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل المساعدة الممكنة للحكومة الأفغانية لمساعدتها في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمراقبة المخدرات بغية القضاء على إنتاج المخدرات بحلول عام ٢٠١٣. ونؤيد أيضا الدور القيادي الذي قامت به المملكة المتحدة وألمانيا، على التوالي، للمساعدة على بناء القدرات الأفغانية في مجال مكافحة المخدرات وإنفاذ القانون. وشاركت باكستان أيضا في المؤتمر الوزاري المتعلق بطرق المخدرات من وسط آسيا إلى أوروبا، الذي عقد الشهر الماضي في باريس، وتؤيد نتائجه باعتبارها معلما آخر في سبيل تطوير نهج شامل لمعالجة مشكلة المخدرات في أفغانستان.

ولكن يجب أن يبدأ هذا النهج باتخاذ تدابير فعالة في داخل أفغانستان. وتشمل هذه التدابير تعزيز إنفاذ القانون وبسط سلطة الدولة إلى جميع أرجاء البلد، وخاصة على نقاط مراقبة الحدود ومراكز الجمارك. وفي الوقت نفسه، هناك أيضا حاجة إلى صرف المزارعين الأفغان عن زراعة الخشخاش. وهذا سيتطلب توفير تقديم مساعدة عاجلة على إيجاد محاصيل بديلة وتقديم دعم لدخل المتأثرين من المزارعين الأفغان والعمال الذين لا يملكون أراضي. ويجب أن تُدرج استراتيجيات مكافحة انتاج الأفيون في النشاط العام لبرامج

التعمير الوطني وأن تدمج في استراتيجيات التنمية الريفية، مع إعطاء الأولوية للمناطق الرئيسية لزراعة خشخاش الأفيون، خاصة في المناطق الجنوبية الشرقية من أفغانستان.

وباكستان، بما حققته من نجاحات في الحد من إنتاج الأفيون، وتوفير سبل بديلة لكسب العيش للمزارعين واعتراض المخدرات، تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمساعدة الحكومة الأفغانية على الوفاء بأهدافها المتعلقة بمكافحة المخدرات. وأفضل إطار لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات لا يزال هو الإطار القائم المتمثل في آلية ”الستة زائد اثنين“، التي كان لها تاريخ ناجح، على الأقل في مجال التعاون الإقليمي على مكافحة المخدرات.

ومع ذلك، ما من آلية لمكافحة المخدرات يمكن أن تكون فعالة ما لم تستمر البلدان المجاورة في تلقي الدعم الدولي. فالدول المجاورة، مثل باكستان، تقف على الخط الأمامي للحرب على المخدرات وتواجه وطأة آثارها. وهي التي تتطلب، بعد أفغانستان، أكبر قدر من المساعدة في مجال مكافحة المخدرات، وخاصة في تعزيز قدرتها على إنفاذ القانون. واتباع نهج منسق يقوم على تبادل المعلومات – يشمل السلطات الأفغانية، والدول المجاورة وقوات التحالف – يمكن أن يحقق تقدما فعالا في تفكيك معامل المخدرات غير المشروعة وتدمير مخزونات المخدرات.

ورغم أن وسائل الاعتراض مفيدة، فإن مشكلة صناعة المخدرات غير المشروعة لا يمكن أن تعالج بفعالية ما لم يتسن منع السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات – ولا سيما مركب الأنهيدريد الخلي – بصورة فعالة من الوصول إلى المعامل غير المشروعة في أفغانستان. وأكثر الطرق فعالية للقيام بذلك تتمثل في تتبع أثر إمدادات السلائف إلى بلدان منشئها والقضاء عليها في المصدر. وفي هذا الشأن، تقع على عاتق البلدان التي تنتج هذه الكيميائيات مسؤولية خاصة عن منع تدفقها إلى الخارج. فمن دون السلائف لن يكون هناك هيروين أو مورفين غير مشروع.

وما من تدبير لمكافحة خطر المخدرات يمكن أن يكون فعالا ما لم يستطع التصدي لجانبي الطلب والعرض في تجارة المخدرات غير المشروعة. يجب أن يحدث خفض من حيث العرض للمخدرات إلى جانب الخفض الفعال للطلب. وفي تفكيك الشبكات المتورطة في تهريب المخدرات غير المشروعة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضا لاقتفاء أثر تمويلها ومحاكمة المتورطين فيه عند المصدر. ويجب تطوير استراتيجيات لخفض الطلب ليس بالنسبة لأفغانستان والدول المجاورة فحسب، ولكن أيضا بالنسبة للبلدان التي تمثل الأسواق المقصودة. فسعر الشارع للمخدرات في أفغانستان أو الدول المجاورة لها زهيد إذا ما قورن بالسعر المتوفر في الدول المقصودة. وما لم يُتخذ إجراء قوي في مجال الإنفاذ – ليس ضد الممونين فحسب، ولكن أيضا ضد مستهلكي وممولي المخدرات غير المشروعة في الدول المقصودة – فإن مشكلة المخدرات لن تنته.

أود أن اختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا القوي للتعهدات التي قطعها الرئيس كرزاي للقضاء على الإنتاج غير المشروع للمخدرات ومكافحة كل الاتجار بها وإساءة استعمال المخدرات في أفغانستان. ومن مصلحتنا جميعا العمل معا لمساعدة أفغانستان في هذا المسعى. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه أفغانستان خالية من المخدرات ويصبح فيه جيرانها، لا سيما باكستان،آمنين أيضا من هذه البلوى.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

إن النجاح في إكمال التحول التاريخي للمجتمع الأفغاني يمثل تحديا حاسما للأمم المتحدة اليوم. وقد أُنجز بالفعل عمل هام. فبموجب اتفاق بون، تجري تدريجيا إعادة الحياة الطبيعية إلى أفغانستان وتكتسب المؤسسات الوطنية للدولة قوة. ولكن من الواضح أن القول بأن عملية السلام اكتملت سابق لأوانه. وإذ شاهدنا جميعنا المصاعب التي واجهتها الإدارة الأفغانية الانتقالية في التغلب على تركات الماضي. والأعمال الإرهابية الموجهة ضد القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف تمثل دليلا ظاهرا للعيان على خطر انبعاث الطالبان والعناصر المتطرفة الأخرى.

ومن الضروري مواصلة تقديم المساعدة المتعددة الأطراف إلى الحكومة الأفغانية المركزية بغية تعزيز قدرها على حكم البلد بشكل مستقل. ونحن مقتنعون بأنه يتعين علينا دعم تلك القوات الأفغانية التي برهنت على أنها تشكل مقاتلين ثابتين ضد نظام الطالبان وشبكة القاعدة الإرهابية. ومن المهم أيضا تفادي التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، بما في ذلك من خلال وضع تدابير معينة للتنفيذ العملي للإعلان المتعلق بعلاقات حسن الجوار، المعتمد في كابول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

لقد ظل مجلس الأمن يراقب على نحو منتظم الحالة في أفغانستان. وناقشنا من قبل مسائل الأمن والإصلاح السياسي والمساعدة الاقتصادية. ومن المهم مواصلة المناقشة المركزة بشأن مشاكل أفغانستان الراهنة. واقترحت روسيا اليوم تركيز المناقشة على التحدي المتمثل في مكافحة خطر المخدرات الأفغاني.

وتقع روسيا على تقاطع الطرق العالمية للتجارة التي تتداخل الآن مع قنوات تجارة المخدرات العالمية. وبسبب موقع بلدنا الجغرافي جرت محاولات لاستخدامه كجسر عبور مريح لتهريب المخدرات الأفغانية. وهذا حقيقي بشكل خاص فيما يتعلق بالهيروين القادم من أفغانستان، الذي يزداد انتشارا دائما، ليس في روسيا وأوروبا كلها فحسب، ولكن أيضا في أمريكا الشمالية واليابان وأستراليا.

ومن ثم تبرز مهمة وضع منهج شامل لمكافحة خطر المخدرات الأفغاني. ونحن نحتاج إلى استراتيجية فعالة وشاملة للعمل الدولي، تُكَمِّل فيها الجهود المبذولة حول أفغانستان وفيما ورائها التدابير الأفغانية الداخلية بصورة عضوية.

وإننا نقدر تقديرا عاليا عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجهود الدول المانحة في الاستجابة للقرارات المتخذة في مؤتمر جنيف بشأن أفغانستان، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لحل مشكلة المخدرات في داخل ذلك البلد. وتدعم روسيا التدابير المعتمدة في إطار هذه العملية لإنشاء وكالة لمكافحة المخدرات في أفغانستان، وتعزيز إمكانياتها وقدرات وكالات إنفاذ القانون وتطوير اقتصاديات بديلة. ونلاحظ الإسهام الذي قدمته الدول الطليعية في هذا المجال: المملكة المتحدة في مكافحة المخدرات، وألمانيا في تدريب الشرطة وإيطاليا في مجال العدالة الجنائية.

ولكن من الواضح أن الجهود الجارية لا تزال غير كافية. ونحتاج بوجه خاص إلى تنظيم البحث المنهجي عن مخابئ المخدرات الأفغانية غير المشروعة ومعاملها السرية وتدميرها. ويجب تركيز المزيد من الاهتمام على اعتراض مهربي المخدرات. ونرى مرة أخرى الصلة التي لا انفصام لها بين المهام المتعلقة بمكافحة المخدرات وإحلال الأمن وإقامة القانون والنظام في أفغانستان. ونتوقع أن تأخذ أفرقة التعمير في المقاطعات هذا الموضوع في الحسبان بجدية.

ونظرا للخطورة الدائمة للمشكلة، يجب على الدول المجاورة لأفغانستان اتخاذ إجراءات إضافية وأحيانا استثنائية لتعزيز قدراتها على مكافحة المخدرات على طول حدودها.

وإنشاء حزام أمني لمكافحة المخدرات - أولا على حدود أفغانستان ثم على حدود جيرالها - من شأنه أن يساعد مساعدة كبيرة على زيادة فعالية الجهود الرامية إلى قطع تدفقات المخدرات الأفغانية إلى الأسواق الرئيسية. وروسيا تتفاعل بنشاط في هذا المجال مع وكالات الأمم المتحدة وبلدان المنطقة. ويستخدم جزء كبير من مساهمة روسيا الطوعية السنوية إلى صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لهذه الأغراض بالتحديد. ونتيجة لتنفيذ مشروع في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ تحت إشراف البرنامج لمساعدة فريق من إدارة الحدود الاتحادية الروسية في طاجيكستان، تضاعف نجاحنا في مكافحة التهريب على الحدود الطاجيكية الأفغانية تسعة أضعاف. وفي العام الماضي، ضبط مسؤولو الحدود الروس أكثر من ٤ أطنان من المخدرات، بما فيها أكثر من ٢,٣ من الأطنان من الهيروين. ومنذ بداية هذا العام وحده، ضبطنا حوالي طنين من المخدرات،كان ١,٢ منها من الهيروين.

إننا نشهد فعالية أكبر في التعاون في مكافحة المخدرات عن طريق وكالات كمنولث الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة تعاون شنغهاي، التي أقيمت في داخلها آليات ووكالات خاصة.

مشكلة تهديد المخدرات من أفغانستان لا تقتصر على الأطر الإقليمية. إنها تؤثر على مجالات الأمن الحيوية الهامة للمجتمع الدولي بأسره. والاتجار غير المشروع بالمخدرات الأفغانية عالمي حقا ويقع بحق في إطار طائفة من التهديدات الجديدة. وتهديد المخدرات يرتبط ارتباطا وثيقا بغسل الأموال. وهو يفرخ الجريمة المنظمة. ويوفر الموارد المالية للذين ينظمون الأعمال الإرهابية. وفي ذلك، ما يبرر لنا تماما الكلام عن تهديد جديد، يسمى إرهاب المخدرات.

ومن الأمور الحاسمة في هذه الظروف زيادة التعاون المتعدد الأطراف لتعزيز وكالات الحدود والجمارك و إنفاذ القانون في البلدان التي تقع على طول الممرات المتصلة بطرق المخدرات غير المشروعة للمخدرات الأفغانية. ومن المهم للغاية تنفيذ التدابير التي ووفق عليها في الوثيقة الوزارية للجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، وفي اتفاق باريس. ومما يهم المجتمع الدولي بأسره تعريف وتحييد سلسلة الجماعات الإجرامية عبر الوطنية كلها التي تورد وتسوق المخدرات الأفغانية، بما في ذلك اتخاذ الخطوات لوقف غسل الدخل الذي تدره المخدرات.

ومن الضروري أن نتخذ خطوات عملية لوقف إمدادات السلائف إلى أفغانستان المستخدمة في إنتاج الهيروين. وهذا عامل خارجي، وليس داخليا في تهديد المخدرات الأفغانية. ويقع على الحكومات الأجنبية بذل الجهود لخفض الطلب على المخدرات، بما في ذلك اتخاذ تدابير وقائية، ومعالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم. ونأمل أن تتيح مناقشة اليوم المتعددة الأطراف لمجلس الأمن اتخاذ قرار يركز على مضافرة جهود كل الدول المعنية، والمنظمات المالية الدولية وغيرها من المنظمات، تحت رعاية الأمم المتحدة، حتى ينفذ تنفيذا عمليا نهج شامل متعدد الأطراف لمكافحة تهديد المخدرات الأفغانية، بما يعود بالنفع على تهيئة أساس للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان ولتعزيز الأمن في المنطقة.

الآن، أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذا الاجتماع المفتوح. إن خبرتكم العظيمة ومعرفتكم بشأن أفغانستان والمشكلة الأفغانية ستساعدان في توجيه هذا

الاجتماع، وأيضا في صياغة البيان الرئاسي واستحصال الموافقة عليه، والذي سيصدر في ختام هذا الاجتماع.

ستتيح هذه المناقشة لمجلس الأمن ولأعضاء الأمم المتحدة الآخرين أن يعربوا عن وجهات نظرهم بشأن الموضوع. وعلاوة على ذلك، فإن المناقشة المفتوحة هذه توفر مناسبة لتقييم التطورات السياسية – الاقتصادية لبلدي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويمكن للآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء أيضا أن تطبق لوضع استراتيجيات وسياسات جديدة لتعزيز ودعم السلم والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة.

في الشهر الماضي، في ٦ أيار/مايو٢٠٠٣، قدم الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السفير الإبراهيمي، تقريرا شاملا عن الحالة في أفغانستان، وأنا ممتن جدا لوكيل الأمين العام، السيد جين – ماري غينو لإحاطته الإعلامية اليوم. وأشكر أيضا السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. لقد كان البيانان اللذان أدليا بهما مثيرين وأساسيين للغاية. ولقد وصف السيد الإبراهيمي الشهر الماضي التنفيذ المستمر لاتفاق بون من جانب الحكومة الأفغانية الانتقالية والتحديات التي تواجه الحكومة في الاضطلاع بوظائفها. ولما كانت إحاطته شاملة وغطت طائفة واسعة من المسائل، فإننا نود أن نبرز بعض جوانب التطورات في أفغانستان فيما بين الإحاطة الإعلامية السابقة وإحاطة اليوم. ونود أن نبرز بعض المشاكل الكبرى التي بحاجة إلى الاهتمام المستدام من جانب المجتمع الدولي.

أولا وقبل كل شيء، هناك الإنعاش وإعادة البناء وأثر ذلك على السلم والأمن. وقد أبرزت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها بشأن أفغانستان، الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (القرار ١١٣/٥٧ ألف – باء) العلاقة المتداخلة بين إعادة البناء ودعم السلم. واعترفت الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة من الجزء ألف من القرار بضرورة الالتزام الدولي القوي ببرامج إعادة التأهيل وإعادة البناء وبينت أن التقدم المنظور في هذا الشأن يمكن أن يزيد تعزيز سلطة الحكومة ويسهم إلى حد كبير في عملية السلام. وبيَّن القرار بوضوح، في الفقرة السادسة عشرة من الديباجة من الجزء باء أن الإنعاش الاقتصادي وإعادة البناء في أفغانستان وأمن وتحسين حياة الشعب الأفغاني مرتبطة ارتباطا وثيقا.

علاوة على ذلك، يشير الأمين العام للأمم المتحدة، في الفقرة ٧ من تقريره (S/2002/737) المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ المتعلق بتعزيز الأمن في أفغانستان، إلى الأثر المأساوي للموارد المحدودة على جهود الحكومة الانتقالية لتوسيع سلطتها:

> ”وقد تعوقت الجهود التي بذلتها الإدارة المؤقتة لتمديد نطاق نفوذها وسيطرتها... بفعل محدودية الموارد المتاحة لديها. وقد أثرت هذه التعويقات على قدرة الإدارة المؤقتة على توفير الخدمات وبناء الطرق وتهيئة فرص للعمل“.

ومرة أخرى، في الفقرة ٧٠ من تقرير الأمين العام الأخير، المؤرخ ١٨آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/333)، يؤكد الأمين العام مجددا على أهمية إعادة البناء في البلد:

> ”إن عددا أكبر من اللازم من الأفغان لا يزال غير راض عن وتيرة التعمير والتنمية الاقتصادية وما برح ينتظر فوائد السلام“.

ولدينا اعتقاد قوي بأن توطيد دعائم السلام والأمن والاستقرار يتوقف إلى حد كبير على استمرار التزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الضرورية لإصلاح هياكل أفغانستان الأساسية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وإعادة

بنائها. ومن الجدير بالذكر أمام المجلس الدرسان الرئيسيان المكتسبان خلال فترة الـ ١٨ شهرا منذ قيام الحكومة الجديدة في أفغانستان.

أولا، يحتم على المجتمع الدولي أن يوجه مساعدته من خلال ميزانية التنمية الوطنية للسلطة الانتقالية الأفغانية وأن يركز اهتمامه على بناء قدرة الحكومة الأفغانية. ويمكن إنشاء آلية ذات صلة لرصد النفقات.

ثانيا، يلزم توفير موارد إضافية، بما يتجاوز التعهدات التي قطعت في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وبالنظر إلى مستوى التدمير الذي أحدثته ٢٣ عاما من الصراع، واستنادا إلى التقييم المتعمق الذي أجرته الحكومة الأفغانية، جدد الرئيس قرضاي أثناء زيارته الرسمية للمملكة المتحدة مؤخرا نداءه لتقديم ١٥ بليون دولار إضافية لإعادة إعمار أفغانستان. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في عقد مؤتمر جديد لإعلان التبرعات.

أما فيما يتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فترى الحكومة الأفغانية أن الفعالية في هذه العملية عنصر محوري من عناصر بناء السلام ومنع نشوب الصراعات في أفغانستان على المدى الطويل. ومن هذا المنطلق حضرت أفغانستان مؤتمر طوكيو الثاني، الذي استضافته حكومة اليابان في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣، ويهدف إلى حشد الدعم الدولي لعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي هذا الصدد، سوف نفتتح هذه العملية بحلول نهاية هذا الشهر، وفقا لجدول زمني وخطة مناسبة. وتبذل وزارة الدفاع الأفغانية وغيرها من الوزارات المعنية جهودا كبرى في هذا المجال.

ومن الواضح أن نزع السلاح يستتبع جمع الأسلحة والذخائر، وأن التسريح ينطوي على فصل المحاربين من الخدمة العسكرية أو القوات المسلحة. وعلى النقيض من نزع السلاح والتسريح، اللذين يمكن وصفهما بأنهما يخضعان لتوقيتات زمنية، فإن إعادة الإدماج هي عملية. ومن ثم فهي تقتضي برنامجا مستداما لإعادة الإدماج يتضمن احتواء المحاربين السابقين اجتماعيا واقتصاديا على الفور وعلى الأجل الطويل في مجتمعاتهم المحلية بوصفهم مواطنين منتجين يحترمون القانون. وينبغي أن تشكل تهيئة أسباب النمو والتنمية على الصعيد الاقتصادي بشكل قابل للاستمرار، وإنشاء مشاريع مدرة للدخل، وتوفير التعليم وبرامج التدريب، والتعامل مع الأثر النفسي الاجتماعي للحرب جميعها جزءا من هذا البرنامج. ويتطلب ذلك البدء في الاضطلاع بمشاريع كبرى، كإعادة تشييد الطرق الرئيسية، وتوفير فرص العمل للعاملين. كما يتطلب بناء أو إعادة بناء المنشآت الرئيسية من قبيل مصانع النسيج والأسمنت. بيد أنه إذا أريد لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تصبح عملية متكاملة، فلا يمكن أن تكون فيها ثغرات أو حالات تأخير بسبب الإبطاء في التمويل. وينطوي نجاح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على آثار كبرى بالنسبة لأمن البلد. فهو يعتمد بصفة أساسية على النمو الاقتصادي وعلى إيجاد فرص العمل. ولا بد من أن تكون للمحاربين السابقين القدرة على كسب أرزاقهم بوسائل مشروعة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنان الحكومة الأفغانية لحكومة اليابان، بوصفها الدولة القائدة في هذا القطاع، لإسهامها السخي في تمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان.

وأما فيما يتعلق بالمخدرات، وكانت الموضوع الرئيسي لمناقشات اليوم، فلا تزال زراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها من الشواغل الوطنية الرئيسية. إذ نما اقتصاد الأفيون في أفغانستان نتيجة لتدهور الزراعة والهياكل الرئيسية الاقتصادية بفعل ٢٣ عاما من الحرب. وثمة إرادة سياسية قوية لاستئصال زراعة الخشخاش

في أفغانستان. وتحقيقا لهذه الغاية، أصدرت الحكومة الأفغانية مرسومين يحظران زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها. بيد أن النجاح العملي في إنفاذ هذين المرسومين يتوقف إلى حد كبير على مصداقية إنفاذ القوانين وتوافر مصادر بديلة لكسب الرزق بالنسبة للمزارعين. ومن الضروري لأي استراتيجية لمكافحة المخدرات دعم المؤسسات المركزية في أفغانستان لفرض السيطرة الحكومية الفعالة على مناطق إنتاج الخشخاش وتوطيدها. وبالمثل، ينبغي أن تركز مبادرات أخرى على إعادة إنشاء اقتصاد ريفي مستدام لا من أجل ملاك الأراضي فحسب، وإنما للعمال الموسميين ولقوة العمالة المنخرطة في اقتصاد الأفيون. ونرى أن كثيرا من الاهتمام موجه لزراعة الخشخاش في أفغانستان. ومن الأمور ذات الأهمية الحيوية توجيه الاهتمام إلى زراعة محاصيل بديلة قليلة لها قيمة سوقية دولية.

وتحقيقا لهذه الغاية، فقد أعدت الحكومة الأفغانية الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات. وتضم الاستراتيجية المذكورة برامج لتوفير سبل بديلة لكسب الرزق، وتعزيز قدرة وكالات إنفاذ القوانين، والنهوض بالتشريعات الوطنية. وتعرب حكومتي، بدعم من المجتمع الدولي، عن التزامها باستئصال إنتاج الخشخاش من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الطويلة الأجل لمكافحة المخدرات بحلول عام ٢٠١٣.

ونعرب عن امتناننا لحكومة المملكة المتحدة، التي تعمل بوصفها الدولة القائدة في هذا المجال عن كثب مع السلطات الأفغانية والجهات المانحة والأمم المتحدة من أجل تكامل أنشطة مكافحة المخدرات في المقاطعات وتحديد برامج لتوفير أسباب بديلة للمعيشة ومشاريع للهياكل الأساسية ذات أثر سريع وأخرى طويلة الأجل.

كما نود أن نتقدم بالشكر لفرنسا على دعوتها لعقد المؤتمر المعني بطرق نقل المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، الذي انعقد في باريس يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو. ونحن ملتزمون بالتعاون الوثيق مع جميع الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها. وترحب السلطات الأفغانية بالقرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية لمساعدة أفغانستان في الجهد الذي تبذله لمكافحة زراعة الأفيون والاتجار به.

وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٣، وبغية تعزيز وترسيخ الهياكل الأفغانية وتحسين الأنظمة المالية والإدارية في أفغانستان، عقد مجلس الأمن الوطني في أفغانستان اجتماعا اتخذ خلاله عدداً من القرارات الهامة في حضور محافظي المناطق التي تحقق إيرادات جمركية. وبموجب البند ٢، ينبغي إيداع جميع إيرادات المحافظات في الخزانة المركزية. وقد رحب الشعب الأفغاني ومحافظو الأقاليم بهذا الجهد من جانب الحكومة لإضفاء طابع المركزية على تحصيل الإيرادات، وكان لذلك نتائج ملموسة.

والعمل في وضع الدستور الجديد يتقدم بخطى حثيثة، حيث تعكف الحكومة على صياغته. ودخل العمل في إعداد ذلك الدستور مرحلة جديدة من المشاورة العامة. وستستغرق هذه العملية نحو ٥٠ يوما بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وهيئة مراجعة الدستور. وقد افتتحت هذه الهيئة أول مكاتبها في قندهار، وستفتتح مكاتب ميدانية في كل من كندوز، ومزار الشريف، وباميان وهرات وغارديز وجلال أباد. والغرض الرئيسي من إنشاء هذه المكاتب هو الإعداد للمناقشة العامة للدستور بشأن الدستور الأفغاني الجديد. وهذا سيتيح الفرصة لكل أفغاني، بغض النظر عن الأصل العرقي أو اللغة أو الجنس أو الطائفة الدينية أو الانتماء السياسي، للتعبير عن

نفسه أو نفسها بحرية وصراحة وإبداء الآراء بشأن ما سيصبح دستورا لأفغانستان.

وأود أن أعرب عن امتناننا الخالص للأمم المتحدة، وللولايات المتحدة الأمريكية، ولجميع البلدان الأعضاء في القوة الدولية للمساعدة الأمنية - وبخاصة الدول الريادية: المملكة المتحدة وتركيا وألمانيا وهولندا - وقوات التحالف المناهض للإرهاب على أدائها الرائع في مساعدة الأفغان على تهيئة بيئة أكثر استقرارا وسلما بعد انهيار قوات القاعدة وطالبان عام ٢٠٠١. ونرحب بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي بتوفير القيادة وتوسيع نطاق المساعدة السوقية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، التي أذنت بها الأمم المتحدة، اعتبارا من آب/أغسطس ٢٠٠٣.

وأفغانستان تدعم وترحب بإنشاء الأفرقة الإقليمية لإعادة البناء. وتسهم تلك المبادرة كثيرا في قضية الأمن وتنمية مختلف أنحاء البلاد.

وأفغانستان تؤيد وتدعم البيان الذي أعده رئيس مجلس الأمن، وتود أن تؤكد على استمرار حاجتها إلى دعم سياسي ومالي كبير من المجتمع الدولي، وتحث المانحين على الوفاء بالتزاماتهم.

أخيرا وليس آخرا، اسمحوا لي أن أعرب، باسم حكومة وشعب أفغانستان، عن عميق تعازينا لحكومة وشعب ألمانيا في وفاة عدد من الأعضاء الألمان في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. إن الهجوم الانتحاري الجبان الذي وقع في ٧ حزيران/يونيه قد نفذه إرهابيون يناهضون السلام والاستقرار والتنمية وازدهار الشعب الأفغاني. وفي مواجهة هذا الخطر، لا بد لبلدان المنطقة من تعزيز وتوسيع نطاق تعاونها ضد الإرهاب والتطرف والتعصب في إطار قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولنفس الغاية، لا بد للقوى المشاركة في مكافحة واحتواء انتشار الإرهاب في أفغانستان والمنطقة من أن تواصل تعزيز جهودها. ولذلك، تجدد الحكومة الأفغانية طلبها إلى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن بالنظر في توفير الموارد الكافية، والمعدات والتدريب للأفراد الحرْفيين من أجل مكافحة ناجعة للإرهاب والقضاء عليه بجميع أشكاله ومظاهره في أفغانستان وحولها.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يزال في قائمتي عدد من المتكلمين. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.